A/63/13 (SUPP)

الأمم المتحدة

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ١٣

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والستون
الملحق رقم ١٣

تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

١ كانون الثاني/يناير – ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN: 0250-8966

[٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
كتاب الإحالة		iv
رسالة مؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ موجهة إلى المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى من رئيس اللجنة الاستشارية للوكالة		viii
الفصل الأول - مقدمة	١-٩	١
الفصل الثاني - عرض عام سياقي	١٠-٧٣	٣
ألف - التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية	١٠-٢١	٣
باء - التطورات التشغيلية	٢٢-٣٤	٦
جيم - التطورات التنظيمية	٣٥-٤٨	٩
دال - الشؤون القانونية	٤٩-٦٩	١١
١ - موظفو الوكالة	٤٩-٥٧	١١
٢ - خدمات الوكالة ومبانيها	٥٨-٦٣	١٣
٣ - مسائل أخرى	٦٤-٦٥	١٥
٤ - المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات الوكالة	٦٦-٦٩	١٦
هاء - استعراض عام للشؤون المالية	٧٠-٧٣	١٧
١ - مصادر التمويل	٧٠	١٧
٢ - النفقات	٧١-٧٣	١٨
الفصل الثالث - استعراض عام للبرامج الفرعية	٧٤-١٠٢	٢١
ألف - تقرير الأداء للهدف الفرعي الأول: التعليم	٧٤-٧٩	٢١
باء - تقرير الأداء للهدف الفرعي الثاني: الصحة	٨٠-٨٥	٢٤
جيم - تقرير الأداء للهدف الفرعي الثالث: الخدمات الغوثية والاجتماعية	٦٨-٩٢	٢٨
دال - تقرير الأداء للهدف الفرعي الرابع: التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر	٩٣-١٠٢	٣٢

كتاب الإحالة

[٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٨]

أتشرف بأن أقدم إلى الجمعية العامة تقريري السنوي عن أعمال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). ويقدم هذا التقرير الذي يغطي الفترة من ١كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، امتثالا للفقرة ٢١ من قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، والفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ١٣١٥ (د-١٣) المؤرخ ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٨.

وكما في السنوات السابقة، يتضمن التقرير وصفا لسياق عمليات الوكالة وموجزا لأهم المؤثرات الحرجة على عمليات الأونروا في الأردن، والجمهورية العربية السورية، ولبنان، والضفة الغربية وقطاع غزة. ويبين هذا التقرير المسائل القانونية التي استحوذت على اهتمام الوكالة، والتقدم المحرز في إصلاحات التطوير التنظيمي للوكالة والحالة المالية للوكالة. والجزء الثاني من التقرير مخصص لاستعراض أداء الخدمات التي تقدمها الوكالة في ميادين التعليم والصحة والإغاثة والخدمات الاجتماعية وبرامج التمويل الصغير. كما يرد تحليل لنتائج البرامج، إلى جانب مؤشرات أهم الأنشطة وموجز لها. وتقدم أيضا لمحة عامة عن برنامج تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات.

وجريا على العادة المتبعة، وزعت نسخة من مشروع التقرير على أعضاء اللجنة الاستشارية للأونروا التي تتألف من ممثلي ٢١ دولة عضوا وثلاثة وفود مراقبين، بما في ذلك المراقب عن فلسطين والمفوضية الأوروبية. وناقشت اللجنة الاستشارية محتويات التقرير وأقرته خلال دورتها التي عقدت في دمشق يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨. وترد آراء اللجنة في الرسالة التي وجهها إلي رئيسها. وأود أن أعرب عن تقديري لما أبدته اللجنة من مشاركة فعالة داعمة للأونروا ولما أسدته لي من مشورة بناءة. كما حافظت على التقليد المتبع بعرض مسودة التقرير السنوي على ممثلي حكومة إسرائيل. ونتيجة لهذه العملية من المشاورات واسعة النطاق، يتجلى في هذا التقرير السنوي، إلى حد كبير، مختلف وجهات نظر أصحاب المصلحة الرئيسيين للوكالة.

ونظرا لأن هذا التقرير يغطي السنة التقويمية ٢٠٠٧، فأني أود الآن أن أوجه عنايتكم إلى الملامح البارزة لسياق عمليات الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان، فضلا عن مجالات الاهتمام الرئيسية خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى تموز/يوليه ٢٠٠٨.

في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا تزال حالة اللاجئين الفلسطينيين محفوفة بالمخاطر، مع ارتفاع مستويات البطالة والفقر والتدهور الاقتصادي التي تفاقمت من جراء الانتهاكات واسعة النطاق لحقوق الفلسطينيين. وفي الضفة الغربية، لا يزال الجدار والنظام المرتبط به يتوسع في تحد للقانون الدولي، ويؤدي إلى تعطيل الاقتصاد، وإصابة سبل العيش بالشلل وتناقص احتمالات عودة الفلسطينيين إلى حياتهم الطبيعية. وتواصلت عمليات توغل جيش الدفاع الإسرائيلي في الضفة الغربية، بما في ذلك في المناطق الفلسطينية التي تنتشر فيها قوات الأمن الفلسطينية. وبين كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ ومطلع تموز/يوليه ٢٠٠٨، زادت حواجز عمليات الإغلاق من حيث العدد من ٥٦٩ إلى ٦٠٨. وتم الاستيلاء على حوالي ٤٠ في المائة من مساحة الضفة الغربية لصالح المستوطنات، والمواقع الأمامية، والقواعد العسكرية، والمناطق العسكرية والمناطق الأخرى التي يحرم الفلسطينيون من دخولها. ويتواصل النشاط الاستيطاني الإسرائيلي في الضفة الغربية؛ وقامت السلطات الإسرائيلية بطرح مناقصات لبناء ٨٤٧ وحدة سكنية جديدة منذ اجتماع أنابوليس في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ويؤدي تزايد صرامة نظام الإغلاق إلى الإضرار بالعمليات الإنسانية للأونروا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٨، أدت نقاط التفتيش وغيرها من القيود المفروضة على التنقل حول القدس الشرقية إلى مزيد من التأخير وفقدان ساعات العمل لموظفي الأمم المتحدة عما كان عليه الوضع طوال عام ٢٠٠٧. وكان الجنود الإسرائيليون في معظم الأحيان يطلبون تفتيش سيارات الأونروا كشرط للسماح لها بعبور نقاط التفتيش الأمر الذي من شأنه أن ينتهك حصانة الأمم المتحدة، و لم تكن الأونروا تقبل بذلك.

ولا تزال غزة في حالة من العزلة والمشقة الدائمة. وفي شباط/فبراير، تم اقتحام معبر رفح الحدودي مع مصر بالقوة. وفي الأيام العشرة التي مرت قبل إعادة إغلاقه، عبر عدة آلاف من سكان غزة الحدود إلى مصر لتكديس السلع الأساسية التي أصبحت نادرة بسبب الحصار الذي فرضته إسرائيل في أواخر عام ٢٠٠٧. وأدى نقص الوقود الحاد الناجم عن الحصار إلى إصابة الخدمات العامة بالشلل، بما في ذلك الصرف الصحي ومحطات معالجة مياه الصرف الصحي التي لها تأثير مباشر على الصحة العامة. ويجري بانتظام إلقاء ملايين اللترات من مياه الصرف الصحي الخام أو المعالجة جزئيا في البحر الأبيض المتوسط.

وأصدرت الأونروا في كانون الثاني/يناير نداء طارئا للحصول على مبلغ ٢٣٧,٧ مليون دولار من أجل غزة والضفة الغربية لعام ٢٠٠٨ لتمكينها من توفير المعونة الغذائية، والوظائف المؤقتة، والمساعدة النقدية، والرعاية الصحية الطارئة والدعم النفسي والاجتماعي ومجموعة واسعة من التدخلات الخاصة لصالح الأطفال والشباب الذين هم في أشد الحاجة إليها. وفي ضوء الزيادة السريعة في أسعار الغذاء والوقود، تم تنقيح ميزانية النداء بزيادته إلى ٢٦٢,٤ مليون دولار في منتصف عام ٢٠٠٨. وحتى الآن، تم التعهد بمبلغ ١٤٨ مليون دولار، مما يستلزم إجراء تخفيض في نطاق الأنشطة المقررة.

ومن كانون الثاني/يناير إلى الأسبوع الأخير من حزيران/يونيه ٢٠٠٨، قتل ٣٨٨ فلسطينيا وأصيب ٨٤٣ بجروح في أثناء الغارات العسكرية التي تقوم بها قوات الدفاع الإسرائيلية في غزة. وأدت الهجمات التي شنها المقاتلون الفلسطينيون، بما في ذلك بقذائف الهاون والصواريخ، إلى قتل ٩ إسرائيليين خلال نفس الفترة.

وبدأ نفاذ وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه بوساطة من مصر بين إسرائيل وحماس في ٢١ حزيران/يونيه، حاملا معه فترة من الهدوء حظيت بالترحيب مع أنها لم تكن سهلة. وتفيد التقارير بأن الاتفاق يتوخى إعادة فتح حدود غزة وتخفيف القيود المفروضة على التنقل والتجارة تدريجيا. بيد أنه بحلول نهاية تموز/يوليه، أبلغ كل من الجانبين عن وقوع انتهاكات متفرقة لوقف إطلاق النار و لم تحدث تحسينات ملموسة على حالة الحصار المفروض على قطاع غزة بوجه عام.

وفي لبنان، شهد النصف الأول من العام آفاقا إيجابية بأن الطلب اقترن بدعم دولي. وفي أعقاب القتال بين الفصائل الذي استمر لمدة ١٠ أيام في أيار/مايو، تم حل الأزمة الدستورية في لبنان التي استمرت لفترة طويلة بانتخاب الرئيس سليمان في ٢٥ أيار/مايو ثم بإعادة تعيين رئيس الوزراء السنيورة. وتعتبر هذه التطورات مشجعة من أجل مستقبل لبنان وبالنسبة لأعمال الوكالة. وتعمل الوكالة على تجديد جهودها الرامية إلى تأمين حصول اللاجئين على فرص العمل، والتعليم الثانوي وغير ذلك من الحقوق الأساسية، وتنفيذ خطة طويلة الأجل لتحسين الظروف المعيشية والسكنية في جميع مخيمات اللاجئين. وفي إطار شراكة مع حكومة لبنان والبنك الدولي ومنظمة التحرير الفلسطينية ووكالات أخرى، شرعت الأونروا في تنفيذ خطة لإعادة إعمار مخيم نهر البارد للاجئين والأحياء المحيطة به بمبلغ ٤٤٥ مليون دولار. وفي ٢٣ حزيران/يونيه، استضافت حكومة النمسا في فيينا مؤتمرا لجمع التبرعات لصالح خطة إعادة الإعمار. وفي ٣١ تموز/ يوليه، أعلن ٢٧ من الجهات المانحة عن التبرع بمبلغ ١٥٩,٣٧ مليون دولار، ويتوقع أن يليها تبرعات من بلدان عربية. وستصدر الأونروا نداء منفصلا للحصول على مبلغ ٤٢ مليون دولار للإغاثة والإنعاش لنهر البارد، لكفالة تقديم المساعدة إلى اللاجئين المشردين عن الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ولا تزال الحالة المالية غير المؤكدة للوكالة تدعو للقلق البالغ. فبالإضافة إلى عجز الصندوق العام البالغ ٩٨,٨ مليون دولار، فإن زيادة الأنفاق في المنطقة بمبلغ ٤٤,٣ مليون دولار لعام ٢٠٠٨ تحد من قدرة الوكالة على التخطيط بالاستناد إلى احتياجات اللاجئين، أو تحسين نوعية الخدمات المقدمة إلى اللاجئين الفلسطينيين. وقد تفاقم الضغط على الموارد

المالية للأونروا بسبب الارتفاع العالمي في أسعار الغذاء والوقود والسلع الأساسية، وانخفاض دولار الولايات المتحدة إضافة إلى تخفيض أو إلغاء بعض الإعانات الحكومية في المنطقة. وهذه بدورها تسببت في مصاعب لكثير من موظفينا، مما يبرر زيادة المرتبات، الأمر الذي يزيد من إضعاف الوضع المالي للوكالة.

وقد حدت هذه الاعتبارات بالأونروا إلى طلب عقد دورة استثنائية للجنة الاستشارية في نهاية نيسان/أبريل، لتنبيه أصحاب المصلحة إلى انعدام أمن الحالة المالية للأونروا ولتطلب منهم تقديم المساعدة من أجل استعادة الاستقرار المالي. وقد أبدت اللجنة الاستشارية تفهما حقيقيا لحالة الوكالة. وفي الرسالة التي وجهها رئيس اللجنة الاستشارية إلي، أهاب بمجتمع المانحين الدولي توفير التمويل الكافي لعمل الوكالة. وإني أكرر هذا النداء، وأحث الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى العمل بروح من التضامن لكفالة تمويل برامج الأونروا بالكامل، حتى يتسنى تلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.

وفي خضم البيئة التشغيلية والاقتصادية الصعبة، تمضي الأونروا إلى الأمام في عملية التطوير التنظيمي للإصلاحات الإدارية الشاملة. وقد تم وضع اللبنات الأساسية لإدارة دورة البرنامج، وتتقدم الخطوات نحو وضع استراتيجية متوسطة الأجل تعمل على ترسيخ عملية التخطيط والميزنة في الوكالة كما هو مخطط لها. كما يمضي التطور نحو جعل إدارة الموارد البشرية حديثة وجيدة التنظيم على الطريق الصحيح، في حين يسير العمل على إعادة تجهيز العمليات الداخلية على ما يرام. ويتسم مدى قبول عملية التطوير التنظيمي على نطاق واسع في الوكالة بأهمية خاصة. وهذا الاستيعاب للإصلاحات في تفكير وسلوك الموظفين هو الذي سيؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق التحول المؤسسي الدائم الذي تسعى الأونروا إليه.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الستين لنشأة ظاهرة اللاجئين الفلسطينيين. كما يصادف مرور ٦٠ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي عام ٢٠٠٩، سوف تحتفل الأونروا بانقضاء ستة عقود على وجودها. وتتيح هذه الذكرى السنوية لحظات مناسبة للنظر في كيفية قيام الجهات الدولية الفاعلة بعمل المزيد لإعطاء الكرامة الإنسانية للاجئين الفلسطينيين ما تستحقه من اهتمام وتقريب بلوغ هدف بعيد المنال يتمثل في تحقيق العدالة للفلسطينيين وإقامة دولة قابلة للحياة خاصة بهم.

كارين **كونينغ أبو زيد**
المفوضة العامة لوكالة الأمم المتحدة
لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

رسالة مؤرخة ١١ حزيران / يونيه ٢٠٠٨ من رئيس اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى إلى المفوضة العامة للوكالة

نظرت اللجنة الاستشارية لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى في دورتها العادية التي عقدت في دمشق يومي ١٠ و ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٨ في مسودة تقريركم السنوي عن أنشطه الأونروا وعملياتها، الذي يغطي الفترة من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧ إلى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، والذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين.

وتود اللجنة أن تشيد الأونروا لما تبذله من جهود لمواصلة برامجها وخدماتها المقدمة إلى جميع اللاجئين الفلسطينيين في ميادين عملها. كما تكرر اللجنة تأكيد الحاجة إلى كفالة تمكن الأونروا من الاستمرار في توفير التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية للاجئين إلى حين التوصل إلى حل عادل، وفقا لقراري الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣) و ٣٠٢ (د-٤). وعلاوة على ذلك، تود اللجنة أن تشيد بوكالة الأونروا على الجهود التي تبذلها لتلبية الاحتياجات العاجلة للاجئين الفلسطينيين. وتلاحظ اللجنة أن هذه الاحتياجات من المساعدة الإنسانية التي تمول عن طريق نداءات الطوارئ قد زادت زيادة كبيرة في عام ٢٠٠٧ في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان.

وتشعر اللجنة بالقلق من أن الجدار الفاصل، وحالات الإغلاق وحظر التجول وغيرها من القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على التنقل في الضفة الغربية وقطاع غزة، تؤدي إلى مزيد من معاناة السكان المتضررين. فهذه القيود تعوق الوصول إلى مصادر العمالة والعمل، فضلا عن السلع والخدمات الأساسية. وهي علاوة على ذلك، تفرض قيودا شديدة على قدرة الأونروا على الاضطلاع بالمهام الموكلة إليها. ولذلك فإن اللجنة تؤكد من جديد الحاجة الملحة إلى إزالة القيود المفروضة على حركة موظفي الأونروا وبضائعها، وذلك تمشيا مع القانون الدولي، والاتفاق المتعلق بالتنقل والعبور المبرم بين حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ واتفاق كوماي - ميتشيلمور المبرم بين الوكالة وحكومة إسرائيل عام ١٩٦٧.

ولا تزال اللجنة تشعر بالقلق إزاء العقبات الموضوعة أمام الخدمات التي تقدمها الوكالة والانتهاكات والأضرار التي لحقت بأماكن عملها. وتعترض اللجنة على استمرار الجهود التي تبذلها إسرائيل لفرض ضريبة مباشرة تصل قيمتها إلى ٣٢٤ ١٣٢ دولارا والقيود الإضافية المفروضة على مرور حاويات الوكالة عبر معابر قطاع غزة، مما أدى إلى زيادة

تكاليف التشغيل العادية للوكالة تقدر بمبلغ ١,٩ مليون دولار، بما في ذلك حوالي ٠,٥٦ مليون دولار لتكاليف المنصات النقالة. وتشكل هذه الرسوم انتهاكا للإعفاء الممنوح للأونروا في إطار اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦. وتهيب اللجنة مرة أخرى بالجمعية العامة أن تدرس هذه المسألة في دورتها الثالثة والستين وأن تنظر في أن تدرج في قرارها الذي يتناول عمليات الأونروا، بندا يدعو إلى تسديد هذه الرسوم من قبل السلطات الإسرائيلية.

وفي عام ٢٠٠٧، تفاقمت المصاعب التي يعاني منها معظم سكان غزة، وذلك بسبب خضوع اقتصاد الإقليم للحصار. وتعرب اللجنة عن قلقها إزاء الأثر السلبي لهذه القيود، في جملة أمور، على ما قيمته ٩٣ مليون دولار من مشاريع التنمية التي تضطلع بها الأونروا في غزة. وتشيد اللجنة بالأونروا للطريقة التي استجابت بها لتدهور الوضع في غزة، عن طريق زيادة المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ مع استمرار تقديم الخدمات الأساسية في ظروف صعبة وخطيرة في بعض الأحيان. وتستحق الجهود المبذولة لرفع نوعية التعليم المقدم إلى أطفال اللاجئين وبرنامج الألعاب الصيفية التنويه بوجه خاص، نظرا لأهمية الدور الذي اضطلعت به في تخفيف معاناة اللاجئين من الأطفال والمحافظة على الأمل في مستقبل أفضل.

وتشعر اللجنة بالقلق من أن عمليات الأونروا في لبنان، لا تزال تمر في حالة طوارئ للسنة الثانية على التوالي، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى النزاع الذي وقع في مخيم نهر البارد. فقد أدى تدميره إلى تشريد ٠٠٠ ٣٣ من اللاجئين الفلسطينيين، ووضع ضغط كبير على مخيم البداوي القريب على وجه الخصوص. وتود اللجنة أن تعرب بقوة عن تأييدها للجهود التي تبذلها الأونروا لإعادة بناء المخيم، بالتنسيق الوثيق مع الحكومة اللبنانية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتدرك الأبعاد الهائلة للمهمة التي تنتظرها.

وتؤكد اللجنة قلقها بشأن احترام القانون الدولي، بما فيه القانون الإنساني الدولي، وتحث الوكالة على مواصلة الإبلاغ في تقاريرها عن أثر انتهاكات القانون الإنساني الدولي على عملياتها في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتكرر اللجنة تأكيد رأيها القديم العهد بأن المشاق التي يكابدها اللاجئون الفلسطينيون تبرز الدور الحاسم الذي تضطلع به الأونروا. وتلاحظ في هذا الصدد مع القلق، أن الصندوق العام قد واجه في عام ٢٠٠٧، عجزا قدره ٩٠,٩ مليون دولار، الأمر الذي استلزم اتخاذ إجراءات تقشفية صارمة. وفي الوقت الذي تعرب اللجنة عن تقديرها البالغ للدعم طويل الأجل المقدم من الجهات المانحة الرئيسية لعمليات الأونروا، فإن اللجنة تحث

مجتمع المانحين الدولي ككل أن يقوم على وجه السرعة بسد الفجوة بين الاحتياجات المحددة في الميزانية والأموال المقدمة للأونروا. وتود اللجنة في الوقت نفسه، أن تعرب عن تقديرها للجهود المبذولة لتوسيع قاعدة المانحين.

ويعد نداء الطوارئ الذي وجهته الأونروا من أجل الحصول على ٢٤٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ للأرض الفلسطينية المحتلة هو الأكبر من نوعه حتى الآن. ومع ذلك، فإن اللجنة تلاحظ بقلق أن الأونروا لم تتلق سوى ١٤٢ مليون دولار وهو ما يمثل ٥٨ في المائة من المبلغ المطلوب.

وتعرب اللجنة عن دعمها التام والكامل للجهود التي تبذلينها ونائب المفوضة العامة لكفالة استمرار عملية إصلاح الأونروا، من أجل تحسين فعاليتها. وتعرب اللجنة عن تقديرها للجهود التي تبذلها الأونروا من أجل الاستمرار في رصد وتقييم تنفيذ عملية التطوير التنظيمي. وتود في هذا الصدد، أن ترحب بمواصلة تنفيذ العملية، مع التركيز على بناء إطار استراتيجي لعمليات الأونروا. وتثني اللجنة أيضا على قرار الوكالة بوضع استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠-٢٠١٥ وكفالة أن تستند الأهداف الاستراتيجية في المستقبل إلى تقييم ملموس للاحتياجات، مما يمكن الأونروا من إجراء تحديد دقيق للاجئين الفلسطينيين ومساعدتهم عل تحقيق إمكاناتهم الكاملة في مجال التنمية البشرية.

وتؤكد اللجنة على الحاجة إلى مواصلة الاستفادة من الزخم الهام الذي تولد منذ مؤتمر جنيف لعام ٢٠٠٤ في مجالات تشمل: رفاه اللاجئين الفلسطينيين الأطفال، والتنمية المجتمعية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن النجاح في إصلاح الإدارة، وتعبئة الموارد، وتحسين الهياكل الأساسية وإصلاح المخيمات. كما تحث على مواصلة وضع نهج تشجع اللاجئين على المشاركة في تنفيذ خدمات الوكالة.

وتعرب اللجنة عن قلقها الشديد إزاء مقتل موظفي الأونروا. كما تعرب اللجنة عن قلقها لعدم تمكن الوكالة من الحصول على معلومات عن موظفيها الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية. وتؤكد من جديد الحاجة إلى احترام سلامة الأمم المتحدة وأمن موظفيها العاملين في مناطق النزاع، بما يتفق مع قرار مجلس الأمن ١٥٠٢ (٢٠٠٣) بشأن حماية موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها والعاملين في المجال الإنساني في مناطق النزاع، وتثني على موظفي الأونروا في المنطقة وعلى ما بذلوه من عمل يتسم بالحزم والفعالية للاستجابة لحالات الطوارئ في الضفة الغربية وقطاع غزة ولبنان.

وتثني اللجنة على موظفي الوكالة لما أبدوه من تفان والتزام ومشاركة متواصلة، غالبا في ظل ظروف تهدد الحياة، فقدموا إسهاما كبيرا في تلبية الاحتياجات الإنسانية الخطيرة والاضطلاع بالعمليات العادية.

وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للأونروا لتعاونها مع اللجنة الاستشارية وتشجع على زيادة تعميق هذه العلاقة. وترحب اللجنة بتحسين هيكل التقرير السنوي للأونروا وشموله وتعرب عن تقديرها لتقديم التقارير على أساس قياس مؤشرات أداء مختلف البرامج.

وتود اللجنة أن تعرب عن شكرها للبلدان المضيفة وللجهات المانحة لدعمها القوي والمستمر للاجئين الفلسطينيين. وأخيرا، تعرب اللجنة عن امتنانها لالتزامك الشخصي غير المحدود للاجئين الفلسطينيين والقيادة الفعالة التي قدمتها للأونروا.

علي **مصطفى**
رئيس اللجنة الاستشارية

الفصل الأول

مقدمة

١ - أُنشئت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) عملا بقرار الجمعية العامة ٣٠٢ (د-٤) المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩. وبدأت الوكالة الاضطلاع بمهامها في ١ أيار/مايو ١٩٥٠، مستجيبة لاحتياجات نحو ٧٥٠ ٠٠٠ لاجئ فلسطيني. وتُعدّ حاليا أحد أكبر برامج الأمم المتحدة، حيث يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المشمولين بولايتها ٤,٥٦ مليون نسمة، ويتجاوز عدد الموظفين فيها ٢٩ ٠٠٠ موظف.

٢ - ويتمثل الغرض من إنشاء الأونروا في المساهمة في التنمية البشرية للاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية إلى أن يتم التوصل إلى حل عادل لقضية اللاجئين. وتحقق الوكالة هذا الغرض عن طريق توفير مجموعة متنوعة من الخدمات الأساسية في إطار المعايير الدولية. وتشمل تلك الخدمات التعليم الابتدائي (وفي لبنان، التعليم الثانوي)، والرعاية الصحية الأولية الشاملة، والإغاثة في حالات الطوارئ، والمبادرات الاجتماعية، والتمويل البالغ الصغر، والإسكان، ودعم الهياكل الأساسية. وتنفرد الوكالة بين وكالات الأمم المتحدة بتقديمها مجموعة متنوّعة من الخدمات إلى اللاجئين مباشرة.

٣ - وتتمثل رؤية الوكالة في أن يتمتع كل لاجئ فلسطيني بأفضل المعايير الممكنة للتنمية الإنسانية، بما في ذلك تحقيق إمكاناته كاملة، سواء إمكاناته كفرد أو كعضو في الأسرة والمجتمع؛ وفي أن يكون مشاركا فعالا ومنتجا في الحياة الاجتماعية - الاقتصادية والثقافية؛ وأن يشعر بالثقة بأن هناك من يدافع عن حقوقه ويحميها ويصونها.

٤ - والأونروا مناصرة عالمية لحماية اللاجئين الفلسطينيين ورعايتهم. وفي الأزمات الإنسانية والنزاع المسلّح، تمثل مبادرات الوكالة في حالات الطوارئ ووجودها رموزا ملموسة لاهتمام المجتمع الدولي، وتسهم في نهاية المطاف في تهيئة بيئة مستقرة.

٥ - ويهدف برنامج الأونروا التعليمي إلى تزويد اللاجئين الفلسطينيين بتعليم جيد النوعية وبفرص اكتساب المعارف والمهارات والمواقف والقيم التي تعزز تنميتهم كأفراد مسؤولين قادرين على اتخاذ قرارات مستنيرة والإسهام على نحو إيجابي في المجتمع.

٦ - وتقوم الوكالة بحماية الوضع الصحي للاجئين الفلسطينيين المسجّلين وتعزيزه عن طريق برنامجها الصحي. وتسعى لتحقيق ذلك الهدف عبر السبل المتاحة بما يتماشى ومبادئ

الأمم المتحدة والمفاهيم الأساسية والنهج الاستراتيجية لمنظمة الصحة العالمية والأهداف الإنمائية للألفية المتصلة بالصحة واتفاقية حقوق الطفل.

٧ - ويوفّر برنامج الوكالة للخدمات الغوثية والاجتماعية شبكة أمان اجتماعي للاجئين الفلسطينيين الأشدّ ابتلاء بالفقر ويعزز الاعتماد على الذات لدى النساء والمسنين والشباب والمعوقين.

٨ - ويعزز برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر التنمية الاقتصادية ويخفف من الفقر عن طريق توفير الائتمانات للشركات، وتلبية احتياجات استهلاك الأسر المعيشية واحتياجات السكن.

٩ - ويوفر برنامج تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات نهجا مجتمعيا تشاركيا متكاملا لتحسين نوعية حياة سكان المخيمات وأحوال المعيشة في مخيمات اللاجئين. ويتحقق ذلك عن طريق تنسيق المبادرات الاجتماعية والمادية وتطوير الإسكان والهياكل الأساسية بوسائل تعزز الأحياء المستدامة بيئيا.

الفصل الثاني

عرض عام لسياق الأوضاع

ألف – التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية

١٠ – جرت أهم التطورات التي شهدها عام ٢٠٠٧ في الأرض الفلسطينية المحتلة ولبنان. ومن أبرز هذه التطورات تشكيل حكومة وحدة وطنية لم تستمر طويلا وسيطرة حماس على قطاع غزة في منتصف حزيران/يونيه ٢٠٠٧، على إثر اشتباكات مسلّحة استمرت عدة أشهر بين حماس وفتح. ووصل العنف بين الفصائل إلى ذروته في الفترة من ١١ إلى ١٧ حزيران/يونيه، مما أودى بحياة ١٨٨ فلسطينيا، بينهم ٤ أطفال. وعلّقت الأونروا معظم عملياتها في غزة ليومين احتجاجا على مقتل موظفين اثنين جراء تبادل إطلاق النار.

١١ – وفي ١٧ حزيران/يونيه، ومع سيطرة حماس الفعلية على قطاع غزة، حلّ الرئيس محمود عباس حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية. وشهد النصف الثاني من السنة انقسامات سياسية بين حركتي حماس وفتح. وفي أيلول/سبتمبر، أصدر الرئيس عباس قرارا رئاسيا بحظر مشاركة الجماعات السياسية في الانتخابات التي ستجري في المستقبل إلا إذا اعترفت هذه الجماعات بجميع الاتفاقات الدولية التي أبرمتها منظمة التحرير الفلسطينية. وفي قطاع غزة، رسّخت حماس سيطرتها، فأنشأت جهازا أمنيا وإداريا، وسيطرت على البلديات التي لم تكن قد سيطرت عليها بعد، وعيّنت قضاة في هيكل قانوني جديد.

١٢ – وردا على سيطرة حماس على قطاع غزة، بدأت في أيلول/سبتمبر حملة عصيان مدني استمرت شهرا، واتسمت بإضراب الموظفين المدنيين وبصلاة أنصار فتح خارج المساجد. وفي عدد من الحوادث، استُخدمت أجهزة انفجارية يدوية الصنع في هجمات على عناصر من حماس ومرافق تابعة لها، مما حثّ حماس على اتخاذ المزيد من الخطوات لإحكام سيطرتها. وفي شهري تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر، حشدت حركتا حماس وفتح تجمّعات شارك فيها أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ من المناصرين. واندلعت مواجهات مسلحة عقب تجمع لفتح في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر، أسفرت عن مقتل ٧ أشخاص وجرح ٧٠.

١٣ – ومنذ ١٦ حزيران/يونيه، أغلقت إسرائيل حدود قطاع غزة. وطُبقت استثناءات على استيراد الإمدادات الإنسانية الأساسية وعمليات الإجلاء الطبي الطارئة وعبور أعداد صغيرة من الفلسطينيين الحاصلين على إذن خاص بدخول إسرائيل. وأدّى الانخفاض الحاد في المواد الغذائية التجارية التي تدخل قطاع غزة إلى ارتفاع الأسعار، مما جعل من الأصعب على السكان تكميل الوجبات الغذائية التي تقدمها الأونروا (التي تؤمن نسبة ٦١ في المائة من

الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية) بالفواكه والخضار. ومع عجز الشركات التجارية عن استيراد المواد الخام أو تصدير المنتجات الزراعية أو المنتجات الأخرى، شارف القطاع الخاص في غزة على الانهيار. وخسر نحو ٠٠٠ ٧٥ شخص أعمالهم، وأُقفل في نهاية السنة ٩٠ في المائة من جميع المنشآت الصناعية. وأدى فقدان موارد الرزق إلى أزمة في البلديات إذ لم تُدفع المصاريف المطلوبة لكفالة تقديم خدمات مثل جمع النفايات. وأثّر نقص حاد في قطع الغيار على جميع القطاعات. وكافحت المستشفيات لإصلاح وصيانة المعدات اللازمة لإنقاذ حياة المرضى في المستشفيات، مثل الحاضنات وأجهزة التنفس وآلات غسل الكلى. وسعى عدة مئات من المرضى شهريا للحصول على العلاج في الخارج، لكن الكثيرين مُنعوا من مغادرة غزة. وأدت عملية الإحالة المطولة والإجراءات الأمنية في معبر إيريتز (المعبر الوحيد الذي يمكن للفلسطينيين الخروج عبره من غزة إلى إسرائيل) في حالات عديدة إلى عرقلة الاستفادة من الرعاية الطبية المتخصصة من المستوى الثالث. وكانت هناك حالات توفي فيها مرضى في حالة خطيرة بينما كانوا ينتظرون الخروج من قطاع غزة.

١٤ - وفي عام ٢٠٠٧، قُتل ٣٠١ من الفلسطينيين، بينهم ٢٩ طفلا أثناء العمليات العسكرية. وبلغ مجموع الجرحى الفلسطينيين ٦٦٣، بينهم ٣٤ طفلا، في حين قتل ٢ من الإسرائيليين وأصيب حوالي ٣٠٠ بجراح. وفي أيلول/سبتمبر، أعلن مجلس الوزراء الأمني الإسرائيلي قطاع غزة كيانا معاديا ووافق على عرقلة إمدادات الطاقة والوقود. وتدخّل النائب العام لتعليق قطع التيار الكهربائي عن غزة، ولكنه لم يعارض تخفيض إمدادات الوقود. ونُفّذ أول تخفيض لإمدادات الوقود في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، تلاه آخر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وبحلول كانون الأول/ديسمبر، كانت غزة تحصل على نسبة ٥٦,١٦ في المائة من احتياجاتها من الوقود.

١٥ - وتواصل إطلاق الصواريخ من قطاع غزة على إسرائيل طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وبحسب الجيش الإسرائيلي، تم إطلاق ٥٠٠ ١ قذيفة هاون من غزة، وسقط ١٥٠ ١ صاروخا في سديروت والمناطق المجاورة لغزة في عام ٢٠٠٧. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، قتل مفجّر انتحاري من غزة ثلاثة أشخاص في إيلات. وأدى هجوم صاروخي جرى في ١١ أيلول/سبتمبر إلى ٦٩ إصابة في صفوف جيش الدفاع الإسرائيلي.

١٦ - وفي النصف الثاني من السنة، بدأت إسرائيل والمجتمع الدولي والسلطة الفلسطينية حوارا أدى إلى استئناف محادثات السلام وعقد مؤتمر في أنابوليس، بماريلاند، في تشرين الثاني/نوفمبر. وأطلقت إسرائيل سراح عدد صغير من السجناء الفلسطينيين ودفعت للسلطة الفلسطينية عائدات ضريبية كانت تحتجزها. وأعاد أعضاء المجموعة الرباعية تقديم الدعم

لميزانية السلطة الفلسطينية، الذي كان قد عُلّق عندما فازت حماس بالانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

١٧ - وفي الضفة الغربية، ظل الفلسطينيون يخضعون لنظام إغلاق ما انفك يحكم قبضته عليهم، وظلوا يتعرضون لتدمير منازلهم، ويعانون من التوسع الاستيطاني والنزاع المسلح. واستمر بناء الجدار في أرض الضفة الغربية، في تحدّ للفتوى الصادرة في ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٤ عن محكمة العدل الدولية بشأن النتائج القانونية لبناء الجدار في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبنهاية العام، كان الفلسطينيون لا يستطيعون دخول أراض تفوق مساحتها ٣٨ في المائة من الضفة الغربية. وخلّفت القيود المفروضة أثرا خطيرا على الاقتصاد، فخلقت المشاق وزادت من وطئتها بالنسبة إلى العديد من الفلسطينيين. وتضررت المناطق الشمالية مثل جنين ونابلس وقلقيليه بشدة. وفي عام ٢٠٠٧، قتل ٩١ فلسطينيا و ٥ إسرائيليين في الضفة الغربية كنتيجة مباشرة للنزاع.

١٨ - وفي لبنان، كانت الأونروا في حالة طوارئ للسنة الثانية على التوالي بسبب النزاع الذي اندلع في نهر البارد في ٢٠ أيار/مايو بين الجيش اللبناني وجماعة فتح الإسلام المقاتلة التي ينتمي عناصرها إلى جنسيات متعددة. وبعد نزاع استمر ١٠٥ أيام، أعلنت السلطات اللبنانية انتصارها في ٢ أيلول/سبتمبر. وأفيد بأن ٢٢٢ عنصرا من فتح الإسلام وأكثر من ٢٠٠ جندي ومدني لبناني قُتلوا كما شُرّد ٠٠٠ ٣٣ لاجئ فلسطيني من نهر البارد وذهب معظمهم إلى مخيم البداوي المجاور. ودُمّر مخيم نهر البارد وتضررت المناطق السكنية المحيطة به بشدة.

١٩ - وبدأ النزوح الجماعي لسكان نهر البارد إلى مخيم البداوي في ٢٢ أيار/مايو. واستُخدمت مدارس الأونروا كمآوٍ مؤقتة ووفّرت الوكالة للاجئين مساعدة في حالات الطوارئ. ولكفالة تلبية احتياجات المشرّدين ومعالجة شواغلهم بسرعة، أنشئ فريق تنسيق للطوارئ في طرابلس يضم ممثلين عن الحكومة اللبنانية ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأقيم نظام مجموعات للتعاون الشامل بين الوكالات (في مجال توفير المياه والصرف الصحي والمأوى والصحة والتعليم وما إلى ذلك).

٢٠ - واستمرت الحالة السياسية والأمنية العامة في لبنان بالتدهور مع الاغتيالات المتعددة التي استهدفت شخصيات رفيعة المستوى. واحتدم الخلاف حول انتخاب رئيس جديد، بعد أن أصبح هذا المنصب شاغرا مع انتهاء ولاية الرئيس إميل لحود في تشرين الثاني/نوفمبر.

٢١ - وفي الجمهورية العربية السورية والأردن، كان من حسن طالع الأونروا واللاجئين الذين يستفيدون من خدماتها أن بيئتهم كانت أكثر أمنا واستقرارا. لكن تدفق اللاجئين

العراقيين إلى كلا البلدين أنهك الخدمات العامة وساعد على ارتفاع الأسعار، مما أسهم بالتالي في زيادة التكاليف التي تتحملها الوكالة.

باء – التطورات التشغيلية

٢٢ – وتتولى الأونروا منذ عام ٢٠٠٠ تنفيذ برنامج واسع النطاق لتقديم المساعدة الطارئة للاجئين المتضررين من النزاع المسلح وعمليات إغلاق المعابر والحالة الاقتصادية المتردية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

٢٣ – وفي عام ٢٠٠٧، ما زال الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة يعيشون في حالة تشتد فيها المشقة والضائقة الاجتماعية للغاية. فقد فُرض حصار دولي على السلطة الفلسطينية بعد فوز حماس في انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وأدى امتناع حكومة إسرائيل عن تسديد العائدات الجمركية وضريبة القيمة المضافة للسلطة الفلسطينية واحتجاز مساعدات الجهات المانحة عنها، إلى جعل هذه السلطة بأمسّ الحاجة إلى الأموال وإلى قيام أزمة مالية حادة تجسدت في عدم دفع مرتبات موظفي القطاع العام وتقلص الأنشطة الحكومية. ويقدّر أنّ حوالي ١٦٠ ٠٠٠ من موظفي الخدمة العامة لم يتلقوا مرتباتهم كاملةً، مما ألحق خسائر فادحة في الدخل لحوالي ربع القوة العاملة وما يقدر بمليون من المعالين.

٢٤ – نتيجة لذلك، تزايدت الاحتياجات إلى المساعدات الإنسانية على نحو ملموس في عام ٢٠٠٧. وفي إطار عملية النداءات الموحدة الخاصة بالأرض الفلسطينية المحتلة، أطلقت الأونروا نداء عاجلا للحصول على ٢٤٦ مليون دولار، وهو أكبر نداء أطلقته الوكالة منذ بداية الانتفاضة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٥ – ورغم رفع الحصار جزئيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٧ بعد سيطرة حماس على قطاع غزة، الأمر الذي أتاح للسلطة الفلسطينية استئناف دفع مرتبات موظفي القطاع العام، شهدت الفترة اللاحقة تشديدا حادا للقيود المفروضة على دخول الأرض الفلسطينية المحتلة والخروج منها. وأضحت الأوضاع الشاقة للغاية التي تعاني منها أغلبية سكان غزة في الأصل أكثر سوءا بفعل إغلاق نقاط العبور الرئيسية وفرض القيود على دخول السلع والحظر الشامل تقريبا على الصادرات وعمليات تقليص الإمداد بالطاقة.

٢٦ – وبحلول نهاية عام ٢٠٠٧، كانت الأونروا قد تلقت ١٤٢ مليون دولار أو ما يقارب ٥٨ في المائة من الأموال العاجلة المطلوبة. واستخدم هذا المبلغ لتوفير المعونة الغذائية بشكل طارئ لـ ٢٥٧ ٠٠٠ أسرة من اللاجئين، أي حوالي ٦٠ في المائة من مجموع اللاجئين المسجلين، ولإيجاد أكثر من ٣,٧ ملايين يوم عمل لـ ٦٠ ٠٠٠ لاجئ عاطل عن

العمل. أما الطلب على برنامج إيجاد فرص العمل الذي تنفذه الوكالة فقد فاق الوظائف المتيسرة إلى حد بعيد: ففي نهاية عام ٢٠٠٧، كان هناك ٠٠٠ ١٣٠ طالب عمل مؤهل مقابل حوالي ٠٠٠ ٧ فرصة عمل. واضطرت الوكالة، بسبب عجز السلطة الفلسطينية عن دفع مرتبات موظفي القطاع العام خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٧، إلى تقديم المساعدات الغذائية لأسر من اللاجئين كانت مكتفية ذاتيا في السابق، مما أدى إلى إضافة أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ شخص إلى قوائمها. وشملت العمليات الطارئة تقديم مساعدات نقدية للأسر التي أصابها الفقر، وإعادة تشييد المساكن المدمرة، وتوفير الرعاية الصحية بالمستوصفات المتنقلة للأسر التي تواجه صعوبات في التنقل في الضفة الغربية، وتنفيذ برنامج دعم عيني للبلديات في قطاع غزة لضمان بقاء المرافق العامة الحيوية قيد الاشتغال مثل مرافق تنقية المياه وتصريف المياه المستعملة ومياه المجارير. واستخدمت أموال الطوارئ أيضا لتلبية الطلب المتزايد في مراكز الأونروا على خدمات الرعاية الصحية الأولية في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ارتفع عدد الاستشارات الطبية في عام ٢٠٠٧ حوالي ٢٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٦.

٢٧ - وفي غزة، قدمت الأونروا مساعدة طارئة منسقة لحوالي ٠٠٠ ٢ شخص نزحوا من قرية أم النصر بسبب فيضان أحد أحواض الصرف الصحي في آذار/مارس ٢٠٠٧. وقد أدّى هذا الفيضان إلى مقتل خمسة أشخاص وإصابة ٢٥ آخرين بجروح وإلحاق أضرار بأكثر من ٢٥٠ منزلا. وبالتنسيق مع جهات أخرى مزوِّدة بالخدمات، وفرت الأونروا للنازحين مأوى مؤقتاً وأغذية وبطانيات وفُرشا ومجموعات من لوازم النظافة الشخصية.

٢٨ - ويدخل في عداد التطورات العملياتية الأخرى في قطاع غزة إعداد برنامج مدارس الامتياز الذي يسعى، مع مبادرة ''المدارس الآمنة والمحفّزة''، إلى معالجة سنوات من تدني مستوى الإنجاز الدراسي الناجم جزئيا عن النزاع في غزة. وقد أجريت الألعاب الصيفية الأولى وشارك فيها حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ من أطفال غزة طيلة أسابيع عشرة من الرياضة، والتعلم التعويضي، والعروض الثقافية، وحلقات العمل الفنية، ودروس السباحة، والمسرح والموسيقى وغيرها.

٢٩ - وأطلق في ٤ حزيران/يونيه نداء عاجل للحصول على ١٢,٧ مليون دولار لتلبية أكثر احتياجات اللاجئين المشردين إلحاحا في شمال لبنان. وكانت الاستجابة سريعة وتم التعهد بدفع ١٧ مليون دولار. وفي ١٢ أيلول/سبتمبر، وُجّه نداء طارئ للحصول على ٥٤ مليون دولار لتلبية الاحتياجات الإنسانية لمشردي مخيم نهر البارد لفترة ١٢ شهرا تمتد

من ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ إلى ٣١ آب/أغسطس ٢٠٠٨. وبحلول نهاية العام، كان قد جرى التعهد بتسديد ٢٨,٧ مليون دولار سُدد منها فعلا ٢٥,٤ مليون دولار.

٣٠ - وترك تدمير مخيم نهر البارد ما بين ٤٠٠ ٠٠٠ و ٦٠٠ ٠٠٠ متر مكعب من الأنقاض التي ينبغي إزالتها، كانت الأونروا، بحلول نهاية العام، قد رفعت من أصلها ٧٥ ٠٠٠ متر مكعب من المنطقة المتاخمة للمخيم. وأنشئت في شمال لبنان وحدة مختصة بإدارة المشاريع للإشراف على عمليات المساعدة العاجلة وعملية إعادة الإعمار. ومع اقتراب نهاية العام، كان الإعداد لمخطط عام لإعادة بناء المخيم قد قطع شوطا بعيدا، حيث عملت الأونروا بتعاون وثيق مع لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني والحكومة، ولجنة الإجراءات والدراسات المدنية لإعادة بناء مخيم نهر البارد التي تمثل المجتمع المحلي والجيش اللبناني.

٣١ - وفي الأردن، واصل اللاجئون الفلسطينيون الاستفادة من بيئة سياسية وأمنية مستقرة ومن تعاون الحكومة الممتاز مع الأونروا. وفي الجمهورية العربية السورية، استُخدم مشروع النيرب لإعادة التأهيل، الذي يشتمل على بناء ٣٠٠ مسكن جديد للاجئين كنموذج للقيمة التي يتسم بها اتباع نهج قائم على مشاركة المجتمع المحلي. وأدى هذا النهج إلى إدخال تحسينات على تصميم البرنامج وخلق دينامية جديدة من الثقة والكفاءة.

٣٢ - وظل أمن موظفي الأونروا مصدر قلق بالغ. ففي قطاع غزة، جرى التشديد على تدابير تخفيف الأخطار في أعقاب هجوم تعرضت له قافلة مدير عمليات الأونروا في غزة في آذار/مارس. وخلال الأعمال القتالية بين الفصائل في غزة في حزيران/يونيه، قتل في تبادل لإطلاق النار كل من عبد الفتاح حسين أبو غالي، وهو عامل تنظيف تابع للأونروا، وحسن اللحام، وهو موظف متدرب في مجال الإرشاد الاجتماعي.

٣٣ - وفي لبنان، قتل عبد الخليل خليل، وهو مدرس تابع للأونروا، برصاص أحد القناصة في مخيم نهر البارد في ٢١ أيار/مايو. وفي ٢٢ أيار/مايو، وبعد التفاوض بشأن وقف إطلاق النار للسماح بأداء أعمال ذات طابع إنساني، تعرضت للرصاص قافلة تابعة للأونروا كانت توزع خبزا وحليبا وماء وسلعا أساسية أخرى.

٣٤ - إنّ الوكالة مدينة لموظفيها وتقدر تفانيهم وإخلاصهم في مثل هذه الظروف الصعبة والخطيرة غالبا. وتلاحظ مع الأسف أن موظفي الأونروا المحليين هم الموظفون الوحيدون من بين موظفي الأمم المتحدة العاملين في المنطقة الذين لا يتقاضون بدل المخاطر. وناقشت الوكالة هذا الوضع الشاذ مع مقر الأمم المتحدة، كما فعلت في السنوات السابقة لكنها، حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، لم تكن قد توصلت بعد إلى حل للمسألة.

جيم – التطورات التنظيمية

٣٥ – بدأت الأونروا في عام ٢٠٠٦ برنامجا للإصلاح الإداري مدته ثلاث سنوات مصمما لتغيير العناصر المؤسسية للوكالة وتحديثها: القيادة، وإدارة الموارد البشرية، والعمليات التنظيمية بما فيها إصلاح نظامي تكنولوجيا المعلومات والمشتريات لديها، وإدارة البرنامج. وفي عام ٢٠٠٧، تلقت الوكالة تبرعات بلغت ٦٣٤ ٧٤٤ ٩ دولارا لتمويل خطة التطوير التنظيمي لديها. وكانت التكلفة الأساسية للخطة تبلغ ٣٠ مليون دولار على امتداد ثلاث سنوات، لكن بفضل الفعالية التي أظهرتها الوكالة في تحديد التكاليف قُلِّص هذا المبلغ إلى ٠٨٤ ١٧١ ٢٦ دولارا.

٣٦ – وتتمثل إحدى السمات الأساسية لخطة التطوير التنظيمي في وضع إطار استراتيجي تُبنى عليه مختلف عناصر الخطة. وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أنجزت الوكالة استراتيجيتها المرحلية للبرامج وقدمتها للجنة الاستشارية للأونروا في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧.

٣٧ – وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، اعتمدت لجنة إدارة الأونروا عملية لإعداد استراتيجية متوسطة الأجل للفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٥، لكفالة استناد الأهداف الاستراتيجية المستقبلية إلى تقييم عيني للاحتياجات وإلى عملية تخطيط لتمكين الأونروا من تحديد احتياجات اللاجئين بدقة وتلبيتها بمزيد من الفعالية والكفاءة.

٣٨ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استُحدثت مجموعة من الأدوات والآليات واتُخذت تدابير معينة لتحسين إدارة البرنامج وإعداد الاستراتيجيات وللمضي في عملية الإصلاح عموما. وأُسندت إلى فريق عامل مهمة تنظيم عملية تخصيص الموارد. وأنشئت وحدة لتنسيق ودعم البرامج من أجل إضفاء الدقة والتماسك على تخطيط البرامج وإدارتها، بما في ذلك عبر تعزيز وظيفة الرصد والتقييم وجوانب البرمجة في استراتيجية الوكالة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وباشرت هذه الوحدة صياغة دليل تنفيذي لبناء قدرات الموظفين في مجال إدارة دورة البرنامج.

٣٩ – وفي مجال إدارة الموارد البشرية، أعدّت الوكالة وثيقة عمل تتضمن بيانات شاملة ومستكملة عن الموظفين. وبتوفير بيانات إحصائية واضحة عن الموظفين، يسّرت ”الصورة الآنية“ لملاك الموظفين قدرة الوكالة على تحديد المسائل الاستراتيجية المتعلقة بالموارد البشرية وصياغة الحلول الملائمة لها.

٤٠ - وتعاقدت الأونروا مع خبير مستقل لإجراء استعراض لنظام تصنيف الوظائف فيها وأبرزت الاستنتاجات ضرورة إجراء إصلاحات هامة في سبيل جعل نظام التصنيف أكثر شفافية وإنصافا.

٤١ - وأجرى خبراء في مجالي القيادة والإدارة تقييما لأعضاء لجنة إدارة الأونروا وقاموا بتدريبهم. وأتاحت هذه الأنشطة لكبار المديرين فرصة تعزيز مواطن القوة لديهم مع تحديد المجالات التي يتعين لكل منهم إدخال تحسينات فيها.

٤٢ - واتُخذت خطوات لتبسيط نظام العدالة الداخلي في الأونروا وترشيده. وعُين خبير قانوني كموظف دولي بعقد قصير الأجل لإدارة بعض جوانب عملية الإصلاح والتعجيل في معالجة القضايا المتراكمة التي لم يبت فيها لدى الوكالة.

٤٣ - ولتحسين الأساليب التنظيمية للوكالة، بوشر في مبادرة لإعادة هندسة العمليات قامت في سياقها أفرقة في جميع المكاتب الميدانية باستعراض أهم المعاملات والعمليات الداخلية. ففي المكتب الميداني في الأردن، أدخلت تحسينات على عدد من عمليات خدمات الدعم. وفي المكتب الميداني في غزة، أعطت مبادرة مدارس الامتياز زخما لتحسين الممارسات على صعيد خدمات التعليم. وأُدخلت بعض التغييرات أيضا عبر إجراء استعراض لعمليات الطوارئ. وبدأ إدخال التحسينات على العمليات على نطاق الوكالة ككل في مجال تعيين الموظفين الدوليين، والوظائف المتقدمة في فئة الموظفين المحليين، ومعاملات الشراء، وإدارة الوظائف الشاغرة. وأُعد نظام للتعيين عبر الإنترنت واستخدم بشكل تجريبي لتطبيقه على نطاق الوكالة ككل في عام ٢٠٠٨.

٤٤ - وأقامت الأونروا شراكة مع المركز الدولي للحساب الإلكتروني لمساعدتها على تحسين قدراتها في مجال تكنولوجيا المعلومات. واستعرض المركز قدرة الوكالة على الاتصال والأجهزة المتلقية فيها، ممهدا السبيل أمام إدخال الإصلاحات الكفيلة بتعزيز نطاق البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأونروا وقدراتها وإمكان التعويل عليها، وإرساء الأسس لإقامة مشروع لتخطيط موارد المؤسسة في المستقبل القريب.

٤٥ - وعُقدت حلقات عمل للتطوير التنظيمي في المكاتب الميدانية كافةً وفّرت لحوالي ٤٠٠ من المديرين من الرتب الوسطى معلومات أعمق عن أهداف عملية الإصلاح الإداري ومسؤولياتهم الشخصية ضمن نطاقها.

٤٦ - وعُيّن متحدث رسمي لتقديم المشورة والدعم للمفوض العام وللوكالة بشأن الاتصالات والعلاقات مع وسائط الإعلام ولإعداد استراتيجية شاملة لإعلام الجمهور والعلاقات مع وسائط الإعلام والاتصالات الداخلية.

٤٧ - وأطلقت إدارة العلاقات الخارجية في الأونروا استراتيجية لحشد الموارد من أجل زيادة التفاعل بين الأونروا والأطراف المؤثرة فيها عبر عملياتها الحكومية الدولية، ولمضاعفة جهود جمع الأموال في الشرق الأوسط، وللبحث بانتظام عن مصادر بديلة لتعيين الموظفين، ولإنشاء مكتب في بروكسل.

٤٨ - وواصلت الأونروا في عام ٢٠٠٧ تعزيز مهمة المراقبة الداخلية فيها وتوطيدها. واضطلعت إدارة خدمات الرقابة الداخلية التابعة لها بدور استشاري في تنفيذ برنامج الكشف عن الوضع المالي ووضع سياسة حماية المبلغين عن المخالفات في الوكالة. وساعدت الإدارة في تنقيح النظم الداخلية السارية على اللجنة الاستشارية المعنية بالمراقبة الخارجية التي أعيد تنظيمها وجرى تعزيزها عام ٢٠٠٦ بتعيين ثلاثة أعضاء خارجيين فيها. واجتمعت اللجنة مرتين عام ٢٠٠٧، وتكملة لتحسين إدارة البرامج لديها وتماشيا مع تصميمها على تعزيز مهمة الرقابة الداخلية فيها، واستعانت الوكالة بخدمات معهد مراجعي الحسابات الداخليين لإجراء استعراض لهياكل وممارسات مراجعة الحسابات في الأونروا. والمفوض العام ملتزم بتنفيذ توصيات هذا الاستعراض بصورة عاجلة. وواصلت الإدارة رصد تنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات التابع للأمم المتحدة. وحتى نهاية عام ٢٠٠٧، تم تنفيذ ١٦ توصية من التوصيات الـ ٣٤، وكانت هناك ١٢ توصية قيد التنفيذ، و ٥ توصيات كان تنفيذها لم يبدأ بعد، وتوصية واحدة سحبها المجلس. ومن المتوقع تنفيذ معظم التوصيات التي لا تزال عالقة ضمن عملية التطوير التنظيمي.

دال - المسائل القانونية

١ - موظفو الوكالة

٤٩ - واصلت السلطات الإسرائيلية، بحجة الشواغل الأمنية، تقييد حرية حركة موظفي الأونروا في الأرض الفلسطينية المحتلة. وشملت هذه القيود الإغلاق الخارجي والداخلي للضفة الغربية والإغلاق الخارجي لقطاع غزة؛ ومنع الموظفين المحليين الذين يستقلون مركبات الأمم المتحدة من استخدام معبر إيريتز بين إسرائيل وقطاع غزة أو استخدام جسر اللنبي، أو حظر تنقّلهم في إسرائيل وفي الأجزاء التي ضمتها إسرائيل من الأرض الفلسطينية المحتلة؛ وفرض

إجراءات مرهقة لحصول الموظفين المحليين على تصاريح تسمح لهم بدخول إسرائيل والقدس الشرقية. وفي العديد من الحالات، لم تُمنح هذه التصاريح رغم اتباع الإجراءات.

٥٠ - وعندما كان الموظفون المحليون يُمنحون التصاريح، كان يُفرض عليهم قطع معبر إيريتز سيرا على الأقدام في نفق طويل. واعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، أعفي فقط حاملو التأشيرة الدبلوماسية أو بطاقة صفراء صادرة عن وزارة الخارجية من اجتياز معبر إيريتز سيرا على الأقدام. وكثيرا ما أدّى هذا المطلب وغيره من الإجراءات المفروضة عند هذا المعبر إلى عمليات تأخير طويلة في جانب قطاع غزة من المعبر، الأمر الذي يعرّض سلامة الموظفين للخطر. وغالبا ما مُنع الموظفون المحليون كليا من استخدام المعبر. وفي عدة مناسبات، منعت السلطات الإسرائيلية عند معبر إيريتز وجسر اللنبي موظفين دوليين تابعين للأونروا كانوا يستقلون مركبات للأمم المتحدة من العبور دون إخضاع المركبة لتفتيش ينتهك حصانة الأمم المتحدة.

٥١ - وتتنافى القيود المذكورة أعلاه مع ميثاق الأمم المتحدة، واتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦ (اتفاقية عام ١٩٤٦)، واتفاق كومي - ميتشلمور لعام ١٩٦٧ الذي تلتزم حكومة إسرائيل بموجبه بأن ''تبذل كل ما في وسعها لتسهيل مهمة الأونروا، رهنا فقط بالقواعد أو الترتيبات التي قد تقتضيها اعتبارات الأمن العسكري''.

٥٢ - وترى الوكالة أنّ جُل التدابير لا تمتّ للأمن العسكري بصلة، وإنما تعزى على الأرجح إلى الملائمة الإدارية أو الشرطية. بيد أن السلطات الإسرائيلية تصرّ على أن القيود ضرورية لحماية إسرائيل من التهديدات الإرهابية.

٥٣ - وفي الضفة الغربية، تعزز تنسيق سفر الموظفين مع ضباط الاتصال العسكريين الإسرائيليين. بيد أن حركة الموظفين غدت أكثر تقييدا وأقل استشرافا نظرا لزيادة عدد نقاط التفتيش الإسرائيلية وحالات إغلاق الطرق وغير ذلك من الحواجز المادية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتزايدت باطراد صعوبة تقديم الوكالة خدماتها في المنطقة الواقعة بين الجدار وخط الهدنة لعام ١٩٤٩، وخصوصا في منطقة برطعه. وفي قطاع غزة، أثّر تفاقم العنف فيما بين الفلسطينيين وعمليات التوغل العسكرية الإسرائيلية سلبا على حركة الموظفين.

٥٤ - وفي الفترة بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ٢٠٠٧، فُرضت قيود على حركة الموظفين المحليين عبر معبر رفح باتجاه مصر، الذي فتح بنسبة ٣٠ في المائة فقط من ساعاته المقررة. ونتيجة لذلك، كان الموظفون المحليون يضطرون إلى الانتظار على الجانب المصري لأيام، أو أحيانا لأسابيع، قبل الدخول مجددا إلى قطاع غزة. وبعد سيطرة حماس على

القطاع، ظل معبر رفح مغلقا باستثناء فترة وجيزة في كانون الأول/ديسمبر فُتح خلالها ليسمح بمرور حوالي ٢ ٠٠٠ حاجّ. وبما أنّ الموظفين المحليين كانوا بحاجة لتصاريح من السلطات الإسرائيلية لاجتياز معبر إيريتز، وبما أنّ هذه السلطات رفضت أكثر من ٢٢ في المائة من طلبات التصاريح المقدمة من موظفي الوكالة (٥٤ من أصل ٢٤٠ طلبا)، تعذر على بعض الموظفين المحليين مغادرة غزة لمزاولة عملهم الرسمي.

٥٥ - وأسفرت القيود على الحركة التي فرضتها السلطات الإسرائيلية على الأرض الفلسطينية المحتلة عن فقدان أيام عمل وتكبد تكاليف الاستعاضة عن العمال والتكاليف الإدارية ذات الصلة، بما مجموعه ٢٦٣ ٩١ دولارا تقريبا.

٥٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تفرض حكومتا الأردن والجمهورية العربية السورية أو السلطة الفلسطينية أي قيود ذات شأن على حركة موظفي الأونروا. وفي أعقاب الأعمال القتالية في شمال لبنان، كانت السلطات اللبنانية تُخضِع مركبات الوكالة الداخلة إلى مخيم نهر البارد للتفتيش أحيانا. واحتجت الوكالة على هذه الأعمال باعتبارها مخالفة لاتفاقية عام ١٩٤٦.

٥٧ - وفي نهاية عام ٢٠٠٧، كان لا يزال هناك ثمانية موظفين محتجزين، جميعهم لدى السلطات الإسرائيلية. ولم تتح السلطات الإسرائيلية للوكالة مقابلة موظفيها المحتجزين ولم تقدم أيّ معلومات عنهم، على الرغم من الطلبات المتكررة التي قدمتها الوكالة وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٣٢/٣٦ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١. لذا لم تتمكن الوكالة من كفالة احترام الحقوق والواجبات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية عام ١٩٤٦، أو من النظر في ما إذا كان اتخاذ تدابير تأديبية مبررا بموجب النظام الإداري الساري على موظفيها.

٢ - خدمات الوكالة ومبانيها

٥٨ - يتطلب الأمر من الأونروا عادة إدخال شحناتها من السلع والإمدادات الإنسانية إلى قطاع غزة عن طريق معبر كارني، باستثناء مواد البناء التي تدخل إلى القطاع عن طريق معبر صوفا. وواصلت السلطات الإسرائيلية فرض رسوم عبور على الشحنات التي تدخل إلى قطاع غزة، مما أرغم الأونروا على دفع مبلغ ٥٢٤ ١٣٢ دولارا في عام ٢٠٠٧. وترى الوكالة أن هذه الرسوم ضريبة مباشرة يجب أن تعفى منها بموجب اتفاقية عام ١٩٤٦. واعتبارا من ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، أُغلق معبر كارني في وجه جميع الحاويات. وطُلب إلى الوكالة بعد ذلك إدخال جميع شحناتها عن طريق معابر ثانوية في صوفا، واعتبارا من

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ في كيريم شالوم. وبما أنّ أيا من تلك المعابر لم يكن قادرا على استقبال الحاويات، تعيّن تفريغ جميع شحنات الحاويات في الميناء قبل نقلها إلى قطاع غزة. علاوة على ذلك، أُغلق معبر صوفا اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في وجه الواردات لمدة ٦٣ يوما من أصل أيام عمله المقررة البالغة ١٦٤ يوما (٣٨ في المائة)، وأُغلق معبر كيريم شالوم في وجه الواردات لمدة ٢٤ يوما من أصل أيام عمله المقررة البالغة ١٣٤ يوما (١٨ في المائة). وبسبب إغلاق السلطات الإسرائيلية معبر كارني في المقام الأول، وضرورة تفريغ شحنات الحاويات اعتبارا من حزيران/يونيه ٢٠٠٧ لنقلها عن طريق معبري صوفا وكيريم شالوم، ازدادت تكاليف العمل الاعتيادية للوكالة فيما يتعلق بتخزين السلع، وغرامات التأخير في إيصالها، ونقلها، وتفريغها بحوالي ١,٩ مليون دولار، منها ٠,٥٦ مليون دولار تقريبا كتكاليف تفريغ.

٥٩ - واعتبارا من ١٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، مُنع استيراد مواد البناء وغيرها إلى قطاع غزة. واضطرت الأونروا نتيجةً لذلك إلى تعليق أو وقف المناقصات المتعلقة بعدة مشاريع للتشييد أو للهياكل الأساسية أو إنجازها. وبحلول أيلول/سبتمبر، بلغت قيمة المشاريع العالقة ٩٣ مليون دولار. وبحلول نهاية السنة، كان ٢٢ مشروع بناء و ١٧ مشروع للهياكل الأساسية تبلغ قيمتها ٨٤ مليون دولار لا تزال عالقة. وبحجة الشواغل الأمنية، رفضت السلطات الإسرائيلية أيضا أن تسمح بإدخال معدات إلى قطاع غزة مخصصة لحلقة عمل، كانت قد طلبتها الوكالة لمركز التدريب المهني التابع لها في غزة. واحتجت الوكالة على هذا الرفض باعتباره تقييدا على واردات الوكالة يتعارض مع اتفاقية عام ١٩٤٦. وفي الضفة الغربية، جرى تأخير أو إيقاف ستة من مشاريع التشييد والهياكل الأساسية التابعة للوكالة تبلغ قيمتها ٠,٤٥ مليون دولار بسبب القيود المفروضة على حركة العاملين والمركبات ومواد البناء. وفي لبنان، كان دخول مواد البناء إلى المنطقة المتاخمة لمخيم نهر البارد وإلى المخيمات في الجنوب مرهونا بموافقة الجيش اللبناني. غير أن هذا الإجراء، رغم كونه مزعجا، لم يؤدِّ إلى تأخيرات هامة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

٦٠ - وواصل برنامج موظفي دعم العمليات أعماله في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. واضطلع هذا البرنامج بدور قيِّم في تيسير دخول الموظفين ومركبات الأونروا عبر نقاط التفتيش وإلى المناطق المتضررة من جراء العمليات العسكرية الإسرائيلية؛ وفي رصد الأزمة الإنسانية التي يعيشها السكان الفلسطينيون؛ وفي إخضاع منشآت الأونروا للتفتيش؛ وفي توفير قدر من الحماية للاجئين بمن فيهم النازحون. وفي لبنان، نُفذ هذا البرنامج لدعم العملية الطارئة التي تنفذها الوكالة في مخيم نهر البارد.

٦١ - وتنصّ اتفاقية عام ١٩٤٦ على أنّ ''مباني الأمم المتحدة تتمتع بالحصانة''. وقد اقتحمت القوات العسكرية الإسرائيلية مباني تابعة للأونروا في الضفة الغربية ست مرات مخالفة هذا الواجب القانوني، وألحقت بها أضرارا بلغت قيمتها الإجمالية ٠٠٠ ٢ دولار تقريبا. وفي قطاع غزة، اقتحمت القوات العسكرية الإسرائيلية مباني تابعة للأونروا مرةً وألحقت بها أضرارا، وتعرضت هذه المباني في سبع مرات لأضرار بلغت قيمتها الإجمالية حوالي ٠٠٠ ٦ دولار خلال ضربات عسكرية أو عمليات قصف إسرائيلية. وفي لبنان، دُمّرت جميع منشآت الأونروا في مخيم نهر البارد ومحيطه أو تعرضت لأضرار بالغة، وقدّرت الخسائر التي لحقت بها بأكثر من ١١ مليون دولار.

٦٢ - وفي الضفة الغربية، اقتحمت قوات الأمن التابعة للسلطة الفلسطينية مباني تابعة للأونروا مرتين. وفي ثلاث مرات، أطلق مسلحون فلسطينيون النار أو فجّروا متفجرات داخل منشآت تابعة للوكالة. واستولى متشددون فلسطينيون على مركبات للأونروا في حادثين منفصلين فصادروا مرةً مركبة ومرةً أخرى مركبتين. وقد استُرجعت المركبات الثلاث جميعا. وفي قطاع غزة، أطلق مسلحون فلسطينيون مجهولون النار على مركبة تابعة للأونروا كانت تقل مدير عمليات الوكالة في غزة. واقتحم متشددون فلسطينيون منشآت تابعة للأونروا ١٩ مرة، وفي ٧ مرات أطلقوا نيران أسلحتهم أو قاموا بأنشطة عسكرية أخرى داخلها، بما في ذلك في إحدى المرات حين أطلقوا صواريخ من مدرسة تابعة للأونروا في بيت حانون خلال عملية توغل عسكرية إسرائيلية. وكان في عداد الجرحى مدرِّس أول وثلاثة تلاميذ من جراء تبادل لإطلاق النار خارج مدرسة تابعة للأونروا. وحدث مرة أن أقدم مقاتلون فلسطينيون مسلحون على اختطاف مركبة تابعة للأونروا التي تمت استعادتها فيما بعد.

٦٣ - ولم تحدث أي عملية اقتحام لمباني الأونروا في الأردن أو في لبنان. وفي تشرين الأول/أكتوبر، أقفلت وزارة الصحة في الجمهورية العربية السورية مركزا للعلاج الفيزيائي تابعا للأونروا ثم عادت عن قرارها في تشرين الثاني/نوفمبر في أعقاب تدخل الوكالة وسلطات حكومية أخرى.

٣ - مسائل أخرى

٦٤ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، سددّت السلطة الفلسطينية للأونروا ٤٢٩ ٢٦٥ ١ دولارا عن ضريبة القيمة المضافة التي دفعتها الوكالة، وذلك عملا باتفاق أُبرم عام ١٩٩٦. وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧، كان مجموع ضريبة القيمة المضافة المستحقة على

السلطة الفلسطينية للوكالة لا يزال يبلغ ٢٠,٧ مليون دولار تقريبا. ولا تزال السلطة الفلسطينية مُقرّة بواجبها تسديدَ ضريبة القيمة المضافة للوكالة.

٦٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، طولبت الوكالة بدفع رسوم الموانئ وغيرها إلى السلطات السورية أسوة بالسنوات السابقة، وذلك خلافا لاتفاق عام ١٩٤٨ المبرم بين الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية. وفي عام ٢٠٠٧، دُفعت أجور ورسوم بلغ مجموعها ٦٤٨ ١١ دولارا. ومع أن وزارة الخارجية أفادت بأنها ستنظر في الأمر، كانت المسألة لم تحل بعد حتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

٤ - المركز القانوني للاجئين الفلسطينيين في منطقة عمليات الوكالة

٦٦ - خضعت تنقلات جميع الفلسطينيين، بمن فيهم اللاجئون الفلسطينيون، داخل الأرض الفلسطينية المحتلة وإليها ومنها، لرقابة صارمة ولنظام تصاريح معقد تنفذه السلطات الإسرائيلية، على الرغم من سريان اتفاقات شتى بما فيها الاتفاق بشأن التنقل والعبور المؤرخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. ويمكن للاجئين الفلسطينيين الحصول على وثائق هوية، لكن السلطات الإسرائيلية تتولى إدارة السكان وتتحكم بإصدار وثائق الهوية فيما يتعلق بالضفة الغربية والقدس وقطاع غزة. ويحصل اللاجئون الفلسطينيون بصورة كاملة على الخدمات التي تقدمها السلطة الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة ولهم نفس الحقوق في التصويت التي لسائر الفلسطينيين المقيمين.

٦٧ - واستنادا إلى سجلات الأونروا، يقيم أكبر عدد من اللاجئين الفلسطينيين في الأردن. ويتمتع معظمهم بالجنسية الأردنية، ولهم الحق قانونيا في العمل والحصول على خدمات المؤسسات الحكومية وغيرها من المساعدات. أما اللاجئون الفلسطينيون الذين غادروا قطاع غزة عام ١٩٦٧ وذريتهم، فإنهم يحملون جوازات سفر أردنية قابلة للتجديد وصالحة لسنتين، دون أن يكون لهم أرقام هوية وطنية. ويقضي قانون العمل لعام ١٩٩٦ بأن يكون غير الأردنيين مقيمين إقامة قانونية وحائزين على جوازات وتصاريح سارية المفعول ليتمكنوا من العمل قانونيا. أما الحصول على استحقاقات الضمان الاجتماعي فيخضع للامتيازات المتبادلة مع بلد منشأ العامل، مما يترع عن اللاجئين الفلسطينيين أهلية الحصول عليها. وتوفر الحكومة الأردنية للاجئين الفلسطينيين وللنازحين التعليم، والإيجار والمرافق، والإعانات وحصص الإعاشة، وخدمات المخيمات، والرعاية الصحية، والأمن العام، والخدمات الاجتماعية.

٦٨ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٥، سمحت وزارة العمل اللبنانية للاجئين الفلسطينيين المسجلين المولودين في لبنان بمزاولة الأعمال اليدوية والعمل في الوظائف المكتبية وبالحصول على تصاريح عمل، وكلاهما كان ممنوعا عليهم في السابق. إلا أنّ اللاجئين الفلسطينيين لا يزالون ممنوعين فعليا من مزاولة عدة مهن منها الطب والقانون والصحافة والهندسة. والبطالة مرتفعة بين اللاجئين وظروفهم المعيشية قاسية. ويحصل جميع اللاجئين المسجلين لدى الأونروا على وثائق هوية ويمكنهم الحصول على وثائق سفر قابلة للتجديد. وبموجب مرسوم صادر في عام ١٩٥٧ لا يزال ساري المفعول، يمكن للاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى مديرية الشؤون السياسية وشؤون اللاجئين، ولكنهم يقيمون خارج مخيمات اللاجئين، أن يغيروا مكان إقامتهم بحرّية، غير أن الذين يقيمون داخل المخيمات مطالبون بالتقدم بطلب للحصول على تصريح قبل الانتقال إلى أي مخيم آخر. وفرص حصول اللاجئين الفلسطينيين على الخدمات الحكومية محدودة، وهم مضطرون للتعويل على الوكالة بشكل كامل تقريبا للحصول على الخدمات الأساسية. وما زالت القوانين التي تمنع اللاجئين الفلسطينيين من شراء الممتلكات غير المنقولة سارية المفعول.

٦٩ - وظل اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في الجمهورية العربية السورية يحصلون بصورة كاملة على الخدمات الحكومية وعلى فرص سوق العمل، باستثناء أنه لا يُسمح للاجئين الذين وصلوا إلى الجمهورية العربية السورية في ١٠ تموز/يوليه ١٩٥٦ أو بعد هذا التاريخ بشغل مناصب مدنية في الحكومة. واستنادا إلى قانون عام ١٩٥٧ في سوريا بشأن المركز القانوني للفلسطينيين، يُمنح اللاجئون الفلسطينيون تقريبا نفس الحماية القانونية التي يتمتع بها المواطنون السوريون، ولكن لا يحق لهم التجنس أو التصويت. وتوفر حكومة الجمهورية العربية السورية للاجئين الفلسطينيين خدمات أساسية مثل التعليم والصحة والإسكان والمرافق والأمن والخدمات الاجتماعية.

هاء - استعراض عام للشؤون المالية

١ - مصادر التمويل

٧٠ - باستثناء وظائف الموظفين الدوليين الممولة من قبل الجمعية العامة عن طريق الأنصبة المقررة، تُموَّل عمليات الأونروا ومشاريعها ونداءاتها في حالات الطوارئ عن طريق تبرعات المانحين (انظر الشكل الأول). وتشتمل نفقات مشاريع الوكالة بصفة رئيسية على تكاليف غير متكررة تمول عن طريق تبرعات مخصصة لأنشطة محددة. وتمويل المشاريع يدعم الأنشطة والبرامج العادية للوكالة ويكملها.

الشكل الأول

توزيع مصادر التمويل بحسب فئات المانحين والتمويل من موارد الميزانية

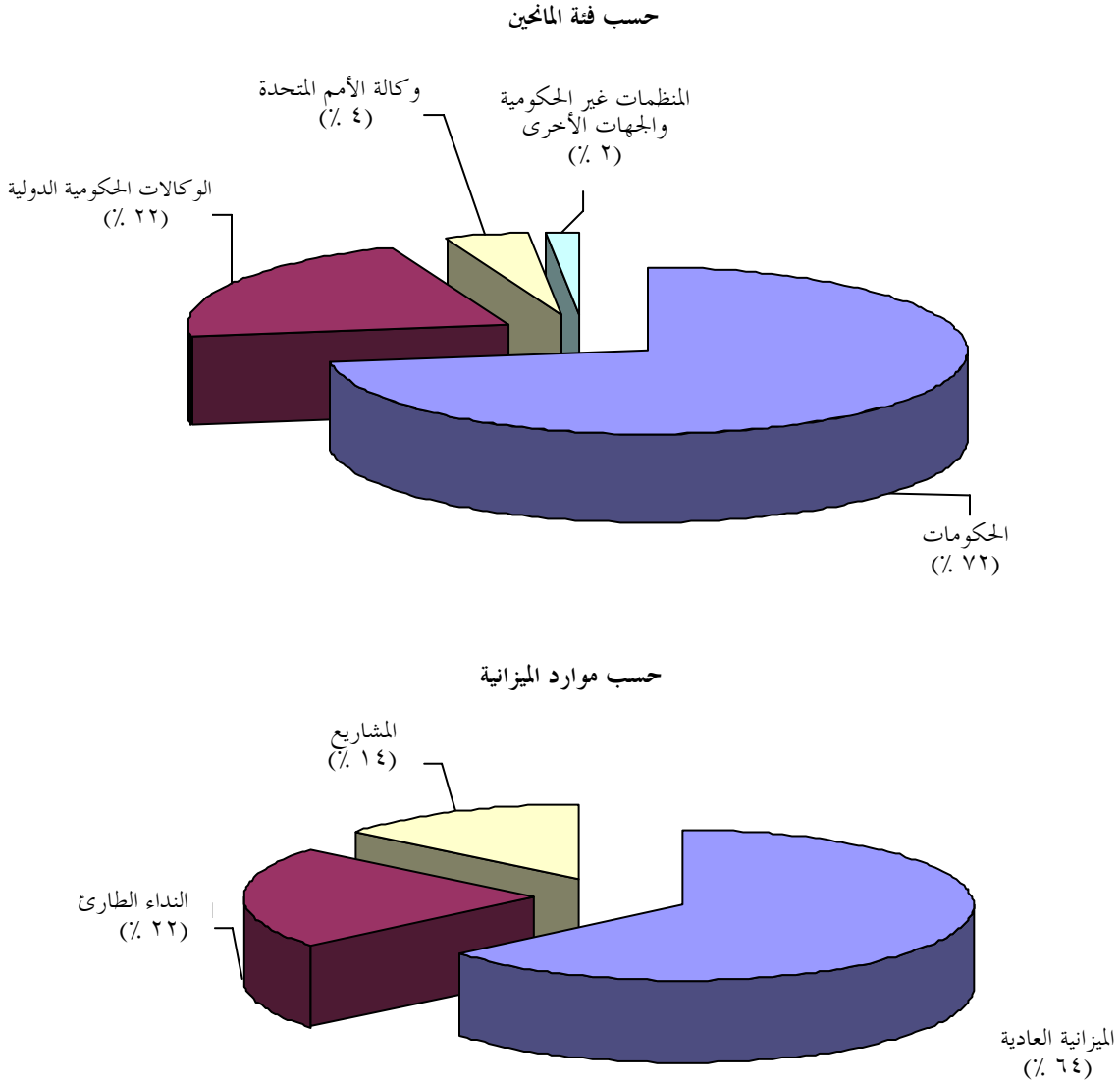

٢ - النفقات

٧١ - أنفقت الوكالة ما يقدر بـ ٦٩٧,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧ (يتاح الرقم النهائي بعد ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٨) على أنشطتها الممولة من الميزانية العادية وأنشطة المشاريع

وأنشطة نداءات الطوارئ، وذلك مقابل ميزانية إجمالية قدرها ٦٤١,٥ مليون دولار. ويتمثل العنصر الأكبر في إنفاق ٤٠٦,٣ مليون دولار في إطار الميزانية العادية، مما يمثل ٥٨ في المائة تقريبا من إجمالي النفقات. أما أنشطة نداءات الطوارئ والمشاريع فتمثل نسبة ٣٠ في المائة و ١١ في المائة على التوالي. وشكل برنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر أقل من ١ في المائة من إجمالي النفقات.

٧٢ - وكما في السابق، ظل التعليم أكبر البرامج في عام ٢٠٠٧، إذ تمثل ميزانيته نسبة ٦٢ في المائة تقريبا من الإجمالي (انظر الجدول - ١). وتليه الصحة، والخدمات الغوثية والاجتماعية، والخدمات التشغيلية والتقنية، والخدمات المشتركة، حيث تشكل نسبة ٢٠ في المائة و ٩ في المائة و ٥ في المائة و ٤ في المائة على التوالي من ميزانية الوكالة.

الجدول ١

ميزانية الأونروا العادية لعام ٢٠٠٧

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

	الميزانية	(المبلغ)	النفقات (النسبة المئوية من المجموع)	الجزء غير الممول (المبلغ)	الجزء غير الممول (النسبة المئوية)
التعليم	٢٧٧,٢	٢٥٨,٦	٦٢	١٨,٦	٦,٧
الصحة	٩٥,٩	٨٢,٤	٢٠	١٣,٥	١٤,١
الخدمات الغوثية والاجتماعية	٤٣,٤	٣٦	٩	٧,٤	١٧,١
الدعم	٢٧,٣	٢٠	٥	٧,٣	٢٦,٧
الخدمات المشتركة	٣٩,٤	١٧,٨	٤	٢١,٦	٥٤,٨
أخرى	٢٢,٥			٢٢,٥	-
المجموع	**٥٠٥,٧**	**٤١٤,٨**	**١٠٠**	**٩٠,٩**	**١٨,٠**

٧٣ - وقد نتج الجزء غير المموَّل البالغ ٩٠,٩ مليون دولار عن الفارق بين ميزانية مبنية على الاحتياجات، وتبرعات المانحين. واستوجب هذا العجز اعتماد تدابير تقشفية صارمة في جميع مكاتب الوكالة.

الشكل الثاني

مقارنة بين الميزانية والنفقات الفعلية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

النفقات الواردة في الميزانية والنفقات الفعلية عام ٢٠٠٧

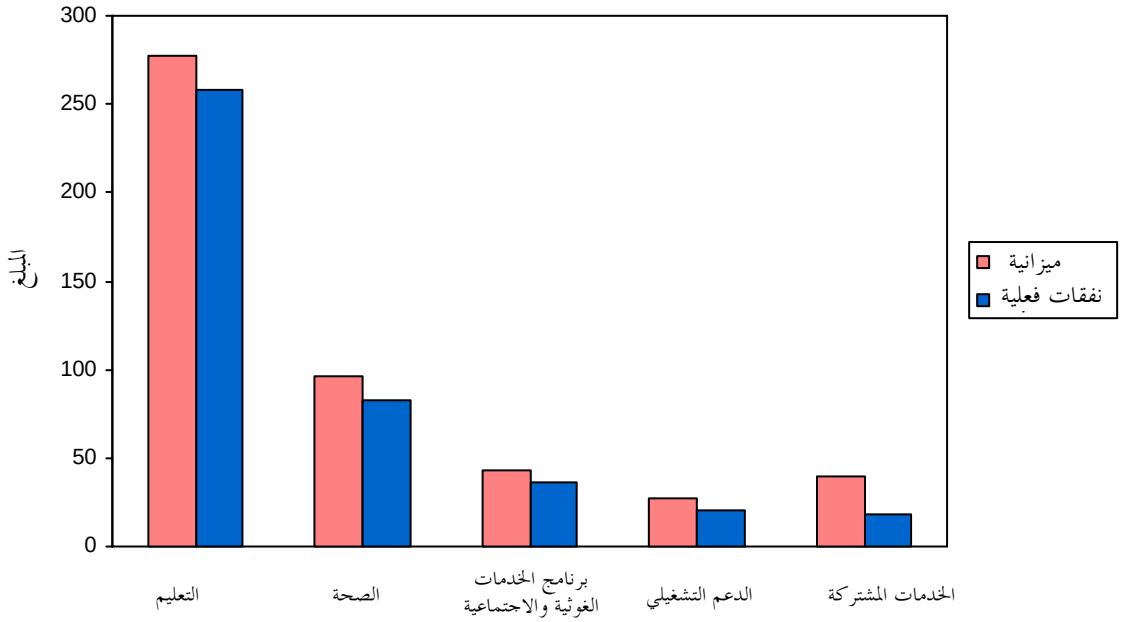

الفصل الثالث

استعراض عام للبرامج الفرعية

ألف – تقرير الأداء للهدف الفرعي الأول: التعليم

٧٤ – يشتمل برنامج الوكالة في مجال التعليم على المرحلة الابتدائية، والمرحلة الإعدادية، إلى جانب المرحلة الثانوية في لبنان. ويستفيد قرابة نصف مليون طفل من خدمات التعليم الابتدائي. كما تقدم الأونروا التعليم التقني والمهني وتدريب المعلمين والتوظيف والتوجيه المهني وعدد محدود من المنح الدراسية. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية فيما يخص عام ٢٠٠٧:

(أ) تستفيد جميع مدارس الأونروا الآن من إطار ضمان الجودة؛ وفي عام ٢٠٠٧، استكمل هذا الإطار بوضع إطار لاستعراض الجودة في المدارس؛

(ب) أطلقت مبادرة المدارس الآمنة والمحفزة لمعالجة مسائل الانضباط المدرسي وحماية الأطفال؛

(ج) وضعت خطة إحياء غزة للنهوض بأداء التلاميذ المتردي الناجم في بعض منه عن تعطل التعليم بصورة مطولة ومستمرة؛

(د) استجاب البرنامج التعليمي بسرعة لإتاحة المواد المدرسية والامتحانات على الفور لـ ١٠ ٠٠٠ تلميذ تهدمت مدارسهم في مخيم نهر البارد، وللتخطيط لتوفير التعليم مستقبلا في شمال لبنان؛

(هـ) أُنشئ مركز جديد للتعليم والتدريب المهني والتقني في قطاع غزة؛

(و) حقق خريجو الأونروا الجامعيون المرتبة الأولى من بين ١٣ مؤسسة جامعية عامة وخاصة في امتحانات الكفاءة في الأردن؛

(ز) أنتجت مواد إضافية في برامج حقوق الإنسان وفض التراعات والتسامح، ولدى جميع مدارس الأونروا الآن برلماناتها الطلابية الخاصة.

الجدول ٢

التعليم: الأداء بحسب المؤشرات[أ]

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الأداء	الإنجازات
المحافظة على نوعية التعليم الذي توفره مدارس الأونروا ومؤسساتها وتحسين تلك النوعية بالمحافظة على بيئة مواتية للتعلم؛ وتلبية الاحتياجات الناشئة عن النمو الطبيعي في عدد اللاجئين عن طريق تجديد المرافق وتشييدها؛ وتعزيز مهارات وكفاءات موظفي التعليم والتدريب التابعين للوكالة	'١' المحافظة على معدل نجاح عال نسبيا للتلاميذ في دورة المرحلة الابتدائية	وحدة القياس: نسبة مئوية الهدف (٢٠٠٧): ٩٦ النتيجة (٢٠٠٧): ٩١,٠٣
	'٢' المحافظة على معدل نجاح عال نسبيا للتلاميذ في دورة المرحلة الإعدادية	وحدة القياس: نسبة مئوية الهدف (٢٠٠٧): ٩٨ النتيجة (٢٠٠٧): ٩٢,٥٣
	'٣' المحافظة على معدل تسرب من الدراسة منخفض نسبيا في دورة المرحلة الابتدائية	وحدة القياس: نسبة مئوية الهدف (٢٠٠٧): ٠,٥٠ النتيجة (٢٠٠٧): ٠,٣٨
	'٤' خفض معدل التسرب من الدراسة في دورة المرحلة الإعدادية	وحدة القياس: نسبة مئوية الهدف (٢٠٠٧): ٢,٨٠ النتيجة (٢٠٠٧): ٢,٥٣
	'٥' عدد المرافق التعليمية الإضافية أو مرافق البنية التحتية الأخرى التي شُيدَتْ أو رُمِمتْ	وحدة القياس: عدد المرافق الهدف (٢٠٠٧): ٣٨٤ النتيجة (٢٠٠٧): ٢٩٣
	'٦' عدد موظفي التعليم من الفئات المختلفة (مدرسين وغير مدرسين) الذين جرى تدريبهم	وحدة القياس: عدد الموظفين الهدف (٢٠٠٧): ١ ٨٠٠ النتيجة (٢٠٠٧): ١ ٩١٩
	'٧' تحسين نسبة التلاميذ إلى المدرسين في دورة المرحلة الابتدائية	وحدة القياس: النسبة الهدف (٢٠٠٧): ١:٣٦ النتيجة (٢٠٠٧): ١:٣٠,٩٩
	'٨' تحسين نسبة التلاميذ إلى المدرسين في دورة المرحلة الإعدادية	وحدة القياس: النسبة الهدف (٢٠٠٧): ١:٢٧ النتيجة (٢٠٠٧): ١:٢٤,٣٩

الإنجازات المتوقعة	مؤشرات الأداء	الإنجازات
	'٩' عدد المدارس التي تعمل على أساس الفترتين	وحدة القياس: عدد المدارس الهدف (٢٠٠٧): ٤٧٠ النتيجة (٢٠٠٦): ٥١٧
مواءمة وتحسين محتويات ومناهج الدورات الدراسية في برامج التعليم العام والتقني لمواكبة التطورات في البلدان المضيفة	النسبة المئوية للمناهج التي جرى تعديلها/تحسينها بالنسبة للعدد الإجمالي للتعديلات المطلوبة	وحدة القياس: نسبة مئوية الهدف (٢٠٠٧): ١٠٠ النتيجة (٢٠٠٧): ١٠٠
تعديل وتحسين محتويات المقررات الدراسية والمناهج في مؤسسات التدريب المهني بغرض تلبية ظروف السوق المتغيرة	النسبة المئوية للمناهج التي جرى تعديلها/تحسينها بالنسبة للعدد الإجمالي للتعديلات المطلوبة	وحدة القياس: نسبة مئوية الهدف (٢٠٠٧): ١٠٠ النتيجة (٢٠٠٧): ١٠٠

(أ) تشير الأرقام المدرجة إلى العام الدراسي ٢٠٠٦-٢٠٠٧ . ويبدأ العام الدراسي في أيلول/سبتمبر وينتهي في حزيران/يونيه من العام التقويمي التالي.

أنشطة هامة

٧٥ - جرى تطبيق إطار ضمان الجودة في جميع مدارس الأونروا كي تصبح مقاييس ومؤشرات الجودة المعيار لقياس أدائها وتقييمه. وأنشئ كذلك إطار لاستعراض الجودة بالمدارس. وجرى تدريب موظفي الميدان والمقر على استخدام دليل استعراض الجودة بالمدارس، الذي يقدم الأدوات والوسائل التقنية والإدارية لتقييم العمل بالمدارس، وكفاءة وفعالية سياسات التعليم بالوكالة.

٧٦ - وأطلقت مبادرة المدارس الآمنة والمحفزة بمشاركة من الآباء والطلاب وموظفي التعليم والمنظمات غير الحكومية وكيانات الأمم المتحدة لكفالة أن تعالج المسائل المتصلة بالانضباط المدرسي وحماية الأطفال والسلامة داخل المدارس ومشاركة المجتمع معالجة شاملة بالتعاون مع مجتمعات اللاجئين. وعقدت بعد الاجتماعات جلسات لزيادة وعي الموظفين والآباء والطلاب وتدريبهم.

٧٧ - وضعت خطة لإحياء قطاع غزة لتقديم الدعم الموجه والمكثف لمدارس غزة التي تردى فيها أداء التلاميذ نتيجة، إلى حد ما، لتعطل التعليم بصورة مطولة ومستمرة. وكان محو الأمية وتحسين تعلّم الحساب واللغة من المجالات التي تتطلب اهتماما خاصا. وأنشئ مركز جديد للتعليم المهني والتقني في غزة، قدم فيه عدد من الدورات شبه الحرفية مخصصة

للمتدربات من اللاجئات الفلسطينيات. وأدى النزاع في مخيم نهر البارد في لبنان إلى تدمير جميع المنشآت والمعدات المدرسية بالكامل في مخيم اللاجئين، حيث لم يتمكن ١٠ ٠٠٠ تلميذ من الانتظام بالمدرسة منذ أيار/مايو ٢٠٠٧. وتحرك البرنامج بسرعة لكفالة أن يتمكن أكثر من ١ ٠٠٠ طالب مقبلون على الامتحانات النهائية من مواصلة دراساتهم مع تقليل توقف تعليم الأطفال الآخرين إلى الحد الأدنى. وتم تزويد جميع التلاميذ المتضررين بالكتب المدرسية والقرطاسية ووسائل النقل والهويات المدرسية الجديدة ووجبة واحدة كل يوم، في حين نُقل من سيتقدم منهم للامتحان إلى مدارس في طرابلس لتمكينهم من استكمال استعداداتهم والتقدم للامتحانات المقررة في شهر حزيران/يونيه. وتم توفير الدعم النفسي والأنشطة الترفيهية والدعم الصحي لجميع التلاميذ المشردين.

٧٨ - وقد ظل برنامج حقوق الإنسان وتسوية النزاعات والتسامح علامة بارزة في برنامج التعليم بالأونروا. وتم توزيع مواد إضافية والبدء في أنشطة جديدة في حين تأسست الآن برلمانات الطلاب في جميع مدارس الأونروا.

٧٩ - واستفاد عدد من المديرين من الفئتين العليا والمتوسطة في مجال التعليم من البرنامج التدريبي ''القيادة والإدارة'' الذي يقدم لأول مرة على نطاق الوكالة في إطار مبادرة التطوير التنظيمي.

باء - تقرير الأداء للهدف الفرعي الثاني: الصحة

٨٠ - يتمثل هدف برنامج الصحة في حماية الحالة الصحية للاجئين الفلسطينيين المسجلين وتعزيزها في مناطق عمل الوكالة الخمس. وتتمثل النقاط البارزة في عام ٢٠٠٧ في ما يلي:

(أ) ارتفع عدد الاستشارات الطبية المقدمة للاجئين بنسبة ٤,٨ في المائة ليصل إلى ٩,٤ ملايين استشارة (انظر الشكل الثالث). وانخفض عدد اللاجئين الذين حصلوا على خدمات المستشفيات بنسبة ٢,٢ في المائة، ليصل إلى ٠٨١ ٧٤ شخصا، بينما ازدادت استشارات الأسنان بنسبة ٧,٨ في المائة لتصل إلى ٦٠١ ٧٣٧ استشارة؛

الشكل الثالث

الاستفادة من الخدمات الطبية العلاجية خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧

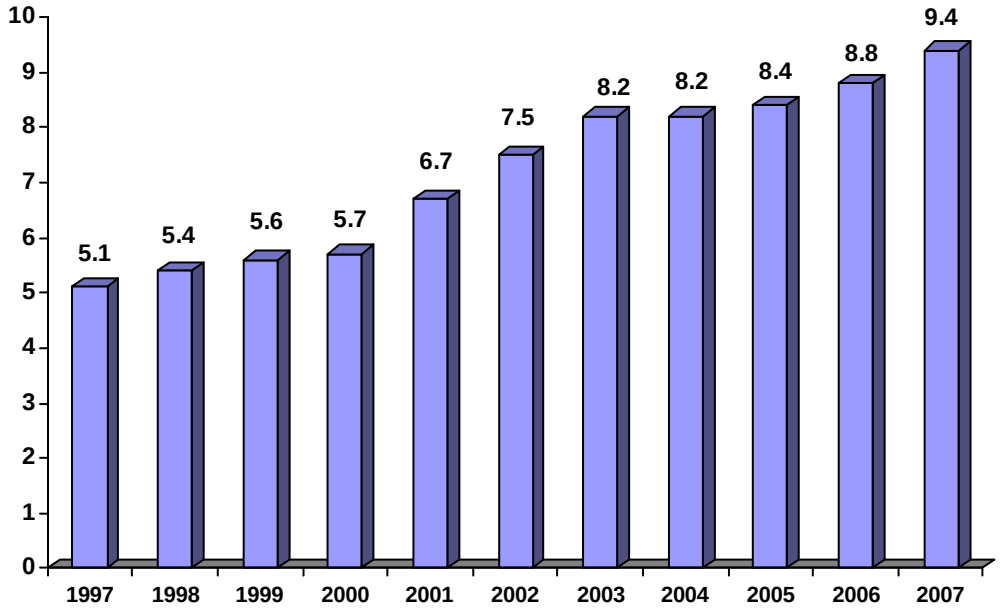

(ب) زاد عدد النساء الحوامل المسجلات حديثا بنسبة ١٠,٤ في المائة ليصل إلى ٤٨٧ ١٠١ امرأة؛ وارتفع عدد النساء اللاتي يتلقين رعاية بعد الولادة بنسبة ١١,٨ في المائة ليصل إلى ٨٨١ ٨٥ امرأة؛ بينما ارتفع عدد الأسر التي توافق على تنظيم الأسرة بنسبة ٦,٤ في المائة ليصل إلى ٨٩٩ ١٢٣ أسرة (انظر الشكل الرابع)؛

الشكل الرابع

الصلة بين عدد النساء الحوامل والموافقات على تنظيم الأسرة خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٧

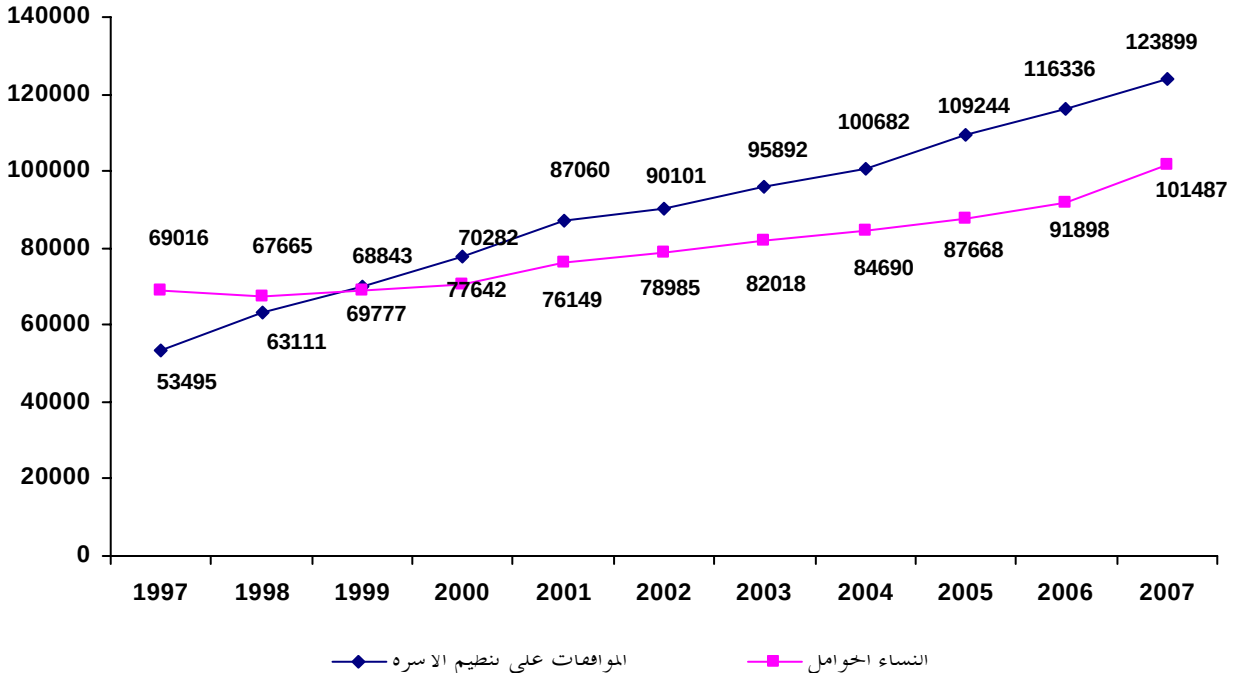

(ج) ارتفع عدد المرضى المصابين بأمراض غير معدية ويخضعون للإشراف بالمرافق الصحية التابعة للأونروا من ١٥٠ ٤٠٨ مرضى ليصل إلى ١٦٤ ٣١٢ مريضا؛

(د) نقحت التعليمات التقنية بشأن صحة الأمهات، وتم توفير الرعاية لفترة ما قبل الحمل؛

(هـ) تم التنسيق مع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي لإصدار كتيب عن صحة الأمهات والأطفال للضفة الغربية وقطاع غزة، ووضعت خارطة نمو جديدة في هذين الميدانين؛

(و) أسفرت الأنشطة المشتركة مع مراكز الولايات المتحدة لمراقبة الأمراض والوقاية منها عن اتفاق لإجراء الدراسة الاستقصائية عن التبغ والشباب في العالم في جميع مناطق عمل الأونروا؛

(ز) عقدت سبعة اجتماعات تخطيط وتقييم مشتركة بين مديري البرامج والبرامج الفرعية في المقر والميدان.

الجدول ٣

الصحة: الأداء بحسب المؤشرات

مؤشر الأداء	الفعلي	الهدف
معدل وفيات الرضع لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء	٢٢	٢٢
معدل وفيات الأطفال لكل ٠٠٠ ١ من المواليد الأحياء	٢٤,٤	٢٥
النساء الحوامل المسجلات لدى مستوصفات الأونروا التي تقدم خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال خلال الثلث الأول من السنة (من بين جميع اللاجئات الفلسطينيات الحوامل)	٧٢,١	٦٠
النساء الحوامل اللاتي قمن بأربع زيارات على الأقل للمستوصفات خلال فترة ما قبل الولادة	٩٠,٣	٩٠
المواليد الذين تمت ولادتهم على أيدي موظفين مدربين	٩٩,٨	٩٨
النساء اللاتي تلقين عناية بعد الولادة	٩٤,٦	٩٦
انتشار أساليب منع الحمل بين أمهات الأطفال الرضع دون سن الثلاث سنوات، اللاتي يزرن مستوصفات الأونروا التي تقدم خدمات الرعاية الصحية للأمهات والأطفال	٦٦,٢	٥٥
معدل الخصوبة الإجمالي	٣,٢	٣,٢
النساء الحوامل اللاتي تلقين تحصينا ضد الكزاز	٩٩,٥	أكثر من ٩٥
الرضع في سن ١٢ شهرا الذين تلقوا كامل التحصينات	٩٨,٧	أكثر من ٩٥
الرضع في سن ١٨ شهرا الذين تلقوا جميع جرعات التحصين الداعمة	٩٨,٦	أكثر من ٩٥
معدل الإصابة النفاسية بالكزاز وشلل الأطفال	صفر	صفر
معدل علاج حالات وجود مرض السل في اختبار المسحة	١٠٠	١٠٠
متوسط عدد الاستشارات الطبية اليومية لكل طبيب[أ]	٩٧	٧٠
مآوى المخيمات التي تحصل على مياه الشرب المأمونة	٩٩,٨	٩٨
مآوى اللاجئين الموصولة بنظام مجاري تحت الأرض	٨٥	٨٥
الموظفات الطبيات	(٣١,٦)	٥٠

(أ) ازداد عبء العمل في مرافق الأونروا للرعاية الصحية الأولية من ٩٥ مريضا في عام ٢٠٠٦ إلى ٩٦ مريضا لكل موظف طبي بنهاية عام ٢٠٠٧، وذلك نظرا لزيادة العبء في ميدان قطاع غزة من ٩٥ إلى ١١٩ وفي لبنان من ٨٣ إلى ٨٩ لكل موظف طبي.

أنشطة هامة

٨١ - في عام ٢٠٠٧، استفادت الخدمات المقدمة في مجالي تنظيم الأسرة والرعاية الصحية للأمّهات من نظام جديد لمعلومات الإدارة الصحية في جميع مراكز الأونروا الصحية البالغ عددها ١٢٧ مركزا، مما أتاح تفسير البيانات المتصلة بالصحة وتقييم النتائج الطبية على وجه السرعة.

٨٢ - وبدأ العمل بتنفيذ نظام المعلومات الجغرافية على مستوى المقر لتغطية جميع البرامج الفرعية. وظهرت مخططات لمختلف الأنشطة في تقرير الصحة السنوي ووثائق أخرى.

٨٣ - وأجري تحليل لتقييم المخاطر للمصابين بالأمراض غير المعدية في عام ٢٠٠٧.

٨٤ - واستكمل تحليل لمعدل تكرار الأمراض المعدية المبلغ عنها للفترة بين عامي ١٩٩٧ و ٢٠٠٦.

٨٥ - واستكمل تحليل للوصفات الطبية لمرضى السكري وارتفاع الضغط خلال عام ٢٠٠٧.

جيم - تقرير الأداء للهدف الفرعي الثالث: الخدمات الغوثية والاجتماعية

٨٦ - تشمل الخدمات التي يقدمها برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية الدعم الغذائي؛ وإصلاح المأوى وتقديم المساعدة النقدية للأسر التي تمر بحالات عسر شديد؛ والخدمات الاجتماعية القائمة على المجتمع المحلي؛ والحصول على الائتمانات المدعومة؛ ومسك وتحديث وحفظ سجلات ووثائق تخص ٤,٦ ملايين من اللاجئين المسجلين. واشتملت النقاط البارزة في عام ٢٠٠٧ على ما يلي:

(أ) تم تحديد خطوط للفقر المدقع والمطلق، وإيجاد صيغ غير مباشرة لاختبار القدرات المالية، واختبارها لدى ٤٣٣ ١٥ أسرة في الأردن. وكان ذلك الجهد خطوة رئيسية نحو إجراء إصلاحات كبيرة في برنامج حالات العسر الشديد في عام ٢٠٠٨؛

(ب) أقيمت شراكة مع المفوضية الأوروبية لتجريب ''علاوة دخل أسرية'' جديدة في قطاع غزة. وهناك تبرع قيمته ٤ ملايين يورو سيمكن الأونروا من موائمة مستويات استحقاقات حالات العسر الشديد مع درجة فقر الأسرة؛

(ج) بالتعاون مع إدارة الصحة في الأونروا، اعتمد برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية نهجا يستند إلى الفقر في برنامج الأمهات الحوامل والمرضعات الذي تبلغ قيمته ٤,٤٨ مليون دولار؛

(د) تحول برنامج دعم المجتمعات المحلية بالائتمانات البالغة الصغر إلى تقديم القروض الصغيرة من خلال منظمات محلية يديرها اللاجئون، وتشرف عليها النساء إلى حد بعيد؛

(هـ) ولم يتمكن برنامج الخدمات الغوثية والاجتماعية من استكمال تسجيل أطفال اللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين، في أعقاب القرار الذي اتخذته الوكالة بتقديم الخدمات إلى أفراد أسر تلك النساء. ويعزى ذلك الوضع لعدم كفاية الأموال لتعيين الموظفين الإضافيين المطلوبين؛

(و) استفاد من صندوق المساعدة النقدية الانتقائية ١ ٦٤٢ أسرة لاجئة فقيرة أثناء مختلف حالات الطوارئ في عام ٢٠٠٧. ولم يمكن مساعدة العديد من المتقدمين للصندوق لأن مستويات التمويل كانت أقل مما كانت عليه في عام ٢٠٠٥ بنسبة ٨١ في المائة؛

(ز) تم خلال العام إنجاز إصلاح ١ ١٦٣ مأوى للأسر الشديدة الإعسار، وهو ما يمثل نسبة ١٣ في المائة من إجمالي عدد المآوي التي تقرّر أنها بحاجة إلى إصلاح والبالغة ٩ ٥٠٠ مأوى؛

(ح) قد وضعت البرامج الخاصة بالنظام الجديد لمعلومات تسجيل اللاجئين على مستوى الوكالة، وبلغ مراحل اختباره الأخيرة في نهاية العام. وسيقوم هذا النظام بحوسبة سجلات ٤,٦ مليون لاجئ، وإدراج أكثر من ٨ ملايين وثيقة في مشروع سجلات اللاجئين الفلسطينيين؛

(ط) واصلت الأونروا، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تقديم المساعدة إلى ٣ ٨٩٤ لاجئا فلسطينيا جاؤوا من العراق إلى الأردن والجمهورية العربية السورية؛

(ي) حصل ما مجموعه ٧٣ طالبا من ذوي حالة العسر الشديد على منح دراسية، ويمثل ذلك نسبة ٣٧ في المائة من منح الأونروا الدراسية خلال هذا العام.

الجدول ٤

الخدمات الغوثية والاجتماعية: الأداء بحسب المؤشرات

الإنجاز المتوقع	مؤشر الأداء	الإنجازات	
		الهدف لعام ٢٠٠٧	النتائج لعام ٢٠٠٧
تَحَسُّن التوريد الفصلي لحصص الإعاشة والمعونة النقدية (''شبكة الأمان'') للأسر التي تمر بحالة عسر شديد	النسبة المئوية لحصص الإعاشة والمعونات النقدية الموزعة بالنسبة للسقف المتوقع	١٠٠ في المائة	بلغ المتوسط الفصلي للمستفيدين الذين تلقوا حصص إعاشة ومعونات نقدية ٠٦٣ ٢٤٠ مستفيداً، مما يمثّل نسبة ٩٨ في المائة من السقف السنوي المتوقع لحصص الإعاشة/المعونات النقدية (٦٥٢ ٢٤٥)
تَحَسُّن نوعية الخدمات المقدمة	مستوى رضا الأسر التي تمر بحالة عسر شديد عن كمية ما يقدم لها في سلة الغذاء/النقود	١٠٠ في المائة	بلغ مستوى رضا الأسر ٤٣ في المائة حسبما أظهرت التحقيقات السنوية التي يجريها المرشدون الاجتماعيون عن الأسر التي تمرّ بحالة عسر شديد
زيادة ما يقدم، في الوقت المناسب، من المساعدة النقدية الانتقائية لأسر اللاجئين التي تواجه أزمات مالية طارئة	النسبة المئوية لزيادة عدد الأسر التي تمر بحالة عسر شديد وتلك التي لا تمرّ بحالة عسر شديد، التي تلقت مساعدة نقدية، بالمقارنة مع الفترة المشمولة بالتقرير السابق	الأسر التي تمرّ بحالة عسر شديد: ٢٥ في المائة الأسر التي لا تمرّ بحالة عسر شديد: ٢ في المائة	استفادت ٥٦٤ ١ أسرة (٢,٤ في المائة) من جميع الأسر التي تمر بحالة عسر شديد؛ وتمت مساعدة ٧٨ أسرة لا تمر بحالة عسر شديد، ويمثل ذلك نسبة ٥ في المائة من جميع الأسر التي لا تمر بحالة عسر شديد. ولم يتحقق الهدف المتعلق بحالات العسر الشديد نظرا لتدابير التقشف التي فرضتها الوكالة
الاحتفاظ بالقدرة على إمساك سجلات حاسوبية مستكملة لجميع اللاجئين المسجلين عن طريق عمليات تحقق وتعديل تتم في الوقت المناسب	النسبة المئوية لعمليات التعديل والتحقق التي تمت معالجتها والمتعلقة باللاجئين والحكومات ووكالات الأمم المتحدة أو الموظفين المعنيين	١٠٠ في المائة	أكملت ٣٥٢ ٤٨٢ عملية تعديل، وتمت معالجة ٦١١ ١٥٠ طلب تحقق؛ مما يمثل ١٠٠ في المائة من الطلبات الواردة
	النسبة المئوية لحالات التسجيل الجديدة التي عالجها المقرّ على مدى شهر	١٠٠ في المائة	وافقت إدارة الخدمات الغوثية والاجتماعية على ٢٤٣ طلب تسجيل جديد، مما يمثل نسبة ٩٨ في المائة من الحالات التي أوصيَ بقبولها ونسبة ٣٣ في المائة من مجموع الطلبات التي لم يبت فيها بعد والطلبات الواردة والمرفوضة

الإنجاز المتوقع	مؤشر الأداء	الإنجازات	
		الهدف لعام ٢٠٠٧	النتائج لعام ٢٠٠٧
زيادة فرص تنمية المرأة	عدد النساء اللاتي يستفدن من أنشطة التدريب على المهارات	٧ ٠٠٠	٨ ٧٤٣ (زيادة بنسبة ٢٥ في المائة)
زيادة إمكانية استفادة المعوقين من الخدمات والفرص	عدد المعوقين الذين يتلقون خدمات إعادة تأهيل مباشرة	١١ ٠٠٠	١٤ ٧١٤ (زيادة بنسبة ٣٣ في المائة)
زيادة إمكانية استفادة الأطفال والشباب من الأنشطة التعليمية والثقافية والترفيهية	عدد الأطفال المشاركين	٥٠ ٠٠٠	٤١ ١٤٨ (انخفاض بنسبة ١٧ في المائة) نظراً للحالة في غزة والضفة الغربية
زيادة توفير الائتمانات وفرص التدريب على المهارات للاجئين	عدد العملاء الذين يستفيدون من خدمات الإقراض	٢ ٢٠٠	١ ٨٩٨ (انخفاض بنسبة ١٣ في المائة). لم يتحقق الهدف نظراً للمناخ الاقتصادي الحالي في غزة والضفة الغربية

أنشطة هامة

٨٧ - أظهر التحليل الأولي الذي أجري في إطار مشروع الإصلاح النموذجي المعني بحالات العسر الشديد (الذي أجرى دراسة استقصائية شملت جميع الأسر بحالة عسر شديد في الأردن) أن نسبة ٢٠,٢٥ في المائة من الأسر (أي ١٥ ٤٣٣ أسرة) تعيش تحت خط الفقر المدقع، وأن نسبة ٦٥,٢ في المائة تعيش بين خطي الفقر المدقع والفقر المطلق (الفقر المتذبذب) وأن بقية الأسر غير فقيرة.

٨٨ - وقد أتمّ ما مجموعه ١٨٨ من المرشدين الاجتماعيين والمشرفين المباشرين عليهم ثماني دورات دراسية لنيل شهادة في الخدمات الاجتماعية من جامعة جنوب إلينوي، بالولايات المتحدة الأمريكية.

٨٩ - وعلى إثر قرار الوكالة بتوفير الخدمات لأفراد أسر اللاجئات المتزوجات من غير اللاجئين، سُجِّل ١٠٢ ٣٤٧ فرداً من غير اللاجئين مستحقين لتلقي خدمات الأونروا، تم تحديد ما مجموعه ٨ ٤٦١ فرداً منهم أنهم يمرون بحالة عسر شديد.

٩٠ - وافتُتح مكتب للاستشارات القانونية يعمل فيه محامون متطوعون في مركز برنامج المرأة في مخيم اليرموك في الجمهورية العربية السورية.

٩١ - وشارك أكثر من ٠٠٠ ٢ من الشباب في برنامج الشباب الذي أُجري في الأردن بالتنسيق مع منظمة اليونيسيف. ويهدف البرنامج إلى تعزيز حقوق المراهقين الفلسطينيين في مجالات التمكين الذاتي والحماية والمشاركة وإلى تعزيز فرص وصولهم إلى الأماكن الآمنة خارج المدارس.

٩٢ - وفي الضفة الغربية، سافر ٥٠ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٢ سنة يمثلون مخيمات مختلفة للاجئين إلى إسبانيا وشاركوا في أنشطة مخيم صيفي بالتعاون مع منظمة باز أهورا (Paz Ahora) غير الحكومية تحت شعار ''اكتشف إسبانيا''.

دال - تقرير الأداء للهدف الفرعي الرابع: التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر

٩٣ - تقدم إدارة التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر التابعة للوكالة ائتمانات للأعمال الصغيرة والمشاريع البالغة الصغر ولتلبية احتياجات استهلاك الأسر المعيشية واحتياجات السكن لتعزيز التنمية البشرية والتخفيف من الفقر في أوساط اللاجئين الفلسطينيين. وتشتمل النقاط البارزة لعام ٢٠٠٧ على ما يلي:

(أ) على مدى فترة ١٧ عاماً، موّل البرنامج ٠٠٠ ١٤٢ قرضاً بقيمة ١٥٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٧، حافظ على موقعه كمنظمة رائدة في مجال التمويل البالغ الصغر في الأرض الفلسطينية المحتلة، مع توسيع عملياته في الوقت نفسه لتشمل الأردن والجمهورية العربية السورية؛

(ب) وسّع البرنامج شبكة مكاتبه الفرعية فأصبحت تتألف من ١٥ مكتباً وذلك عن طريق فتح مكتب جديد في البيادر، بعمّان، وآخر في السيدة زينب بدمشق؛

(ج) ونوّع البرنامج قاعدة خدماته عبر إطلاق خدمة الإقراض الاستهلاكي في الضفة الغربية وخدمة الإقراض الجماعي التضامني المقدم للنساء فقط في الجمهورية العربية السورية؛

(د) ازداد رأسمال القروض التي يقدمها البرنامج بمبلغ يقل عن مليون دولار بقليل، وهذا المبلغ عبارة عن مساهمة قدّمها إليه برنامج المساعدات الصغيرة والمساعدة عن طريق التمويل البالغ الصغر لأغراض الوصول إلى مرحلتي التعافي والانتقال، الممول من وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، مما مكّن الأونروا من البدء بتقديم خدمات الإقراض الاستهلاكي إلى الأسر من الطبقة العاملة والأسر ذات الدخل المنخفض في الضفة الغربية؛

(هـ) قدم صندوق الأوبك للتنمية الدولية مساهمة تكميلية بقيمة ٤,٥ مليون دولار إلى صندوق فلسطين الاستثماري الذي تديره الأونروا (PalFund) بغرض تقديم القروض للأعمال التجارية الفلسطينية في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتبلغ قيمة الأموال الموجودة في الصندوق حالياً ٦,٨٧ مليون دولار، وقد استفادت من قروض الصندوق ١١ ٣٣٢ مؤسسة وبلغت قيمة هذه القروض ١٢,٤٣ مليون دولار؛

(و) ولتحديد سوق منتجات الادّخار في أوساط الفقراء، تعاقد البرنامج مع شركة دولية لإجراء دراسات جدوى ودراسات للسوق ودراسات لتطوير المنتجات، بيّنت أن نسبة ٨٠ في المائة من عملاء الأونروا والمجيبين الآخرين على هذه الدراسات يرغبون في الحصول على خدمات الادخار المأمون إذا كانت مقدمة من الأونروا؛

(ز) وفي إطار الإعداد لتسوية سلمية مستقبلية، تعاقد البرنامج مع متعهّد دولي لإجراء دراسة تقييمية لآفاق تحويل برنامج الأونروا للتمويل البالغ الصغر إلى مؤسسة مالية غير مصرفية مستقلة.

الجدول ٥

التمويل البالغ الصغر والمؤسسات البالغة الصغر: الأداء بحسب المؤشرات

الإنجاز المتوقع	مؤشر الأداء	الإنجازات	
		الهدف لعام ٢٠٠٧	النتائج لعام ٢٠٠٧
ائتمان المشاريع البالغة الصغر			
زيادة فرص تنمية الأعمال التجارية وتوليد الدخل	عدد القروض المصروفة	٣٩ ٦٠٠	١٤ ٣٢٥
	قيمة القروض المموّلة	٣٥ مليون دولار	١٥,٩٥ مليون دولار
تحسن حافظة القروض غير المسددة وعدد القروض القائمة	عدد القروض القائمة	١٣ ٠٠٠	٩ ٢٩١
	قيمة القروض المستحقة السداد	١٣,١٧ مليون دولار	٦,٩٠ مليون دولار
	معدل السداد	٩٧ في المائة	٩٨ في المائة
الإقراض التضامني الجماعي			
زيادة القدرة لدى صاحبات المشاريع البالغة الصغر	عدد القروض المصروفة للنساء	٩ ٦٠٠	٢ ٠٣٧
	قيمة القروض المموّلة	٤,٦٨ مليون دولار	٠,٧٨ مليون دولار
تحسن حافظة القروض غير المسددة للنساء	عدد القروض القائمة للنساء	٥ ٣٠٠	١ ٣٨٨
	قيمة القروض القائمة	١,٧٥ مليون دولار	٠,٣٤ مليون دولار
	معدل السداد	٩٧ في المائة	٩٥ في المائة
الإقراض الاستهلاكي			
زيادة الخدمات المالية المقدمة للفقراء غير القادرين	عدد القروض المصروفة	١٨ ٠٠٠	٢ ٠٣٧

الإنجاز المتوقع	مؤشر الأداء	الإنجازات: الهدف لعام ٢٠٠٧	الإنجازات: النتائج لعام ٢٠٠٧
على الحصول على الائتمانات المصرفية	قيمة القروض المموّلة	١٠,٨٠ مليون دولار	١,٩٢ مليون دولار
تحسن حافظة القروض المستحقة على العملاء المستهلكين	عدد القروض القائمة	٦ ٦٠٠	١ ٧٤٧
	قيمة القروض المستحقة السداد	٤,٦٠ مليون دولار	١,١٥ مليون دولار
	معدل السداد	٩٧ في المائة	٩٥ في المائة
قروض الإسكان			
زيادة فرص التنمية التجارية للمشاريع الصغيرة	عدد القروض المصروفة	٥٢٠	٢٨٥
	قيمة القروض المموّلة	٢,٧٠ مليون دولار	١,٧١ مليون دولار
تحسن حافظة القروض المستحقة	عدد القروض القائمة	٧٠٠	٤٢٤
	قيمة القروض المستحقة السداد	٣,٢٠ مليون دولار	١,٨٨ مليون دولار
	معدل السداد	٩٧ في المائة	١٠٠ في المائة

أنشطة هامة

٩٤ - أدى إغلاق الحدود المستمر والحصار الاقتصادي المفروض على قطاع غزة إلى عرقلة القطاع الخاص إلى درجة أفلس معها العديد من الأعمال التجارية نظراً لإغلاق أسواق الصادرات وعدم القدرة على استيراد المواد الخام. والسوق المحلي مقيّد نظراً لكون العديد من شركات الاتّجار بالبضائع تفتقر إلى البضائع الأساسية، مما جعل العديد من رفوف المتاجر خاوية. ونتيجة لذلك، يتواصل تراجع الائتمانات التي يقدّمها البرنامج في غزة. ولم يمّول البرنامج سوى ٤٢٤ ٣ قرضاً بقيمة ٤,٩٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٧، مقارنة مع ٦٨٥ ١٢ قرضاً بقيمة ١٠,٣٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٥. وبسبب النتائج الاقتصادية التي أسفر عنها إغلاق الحدود وغياب سيادة القانون إثر سيطرة حماس على قطاع غزة، أُجبر البرنامج على شطب ٤٨٠ ٦ قرضاً وبلغت قيمة الديون المعدومة ٢,٥ مليون دولار مع إغلاق الأعمال التجارية للعملاء أو تدهور حالها مما جعل العملاء عاجزين عن سداد ديونهم.

الشكل الخامس

عدد القروض الممولة

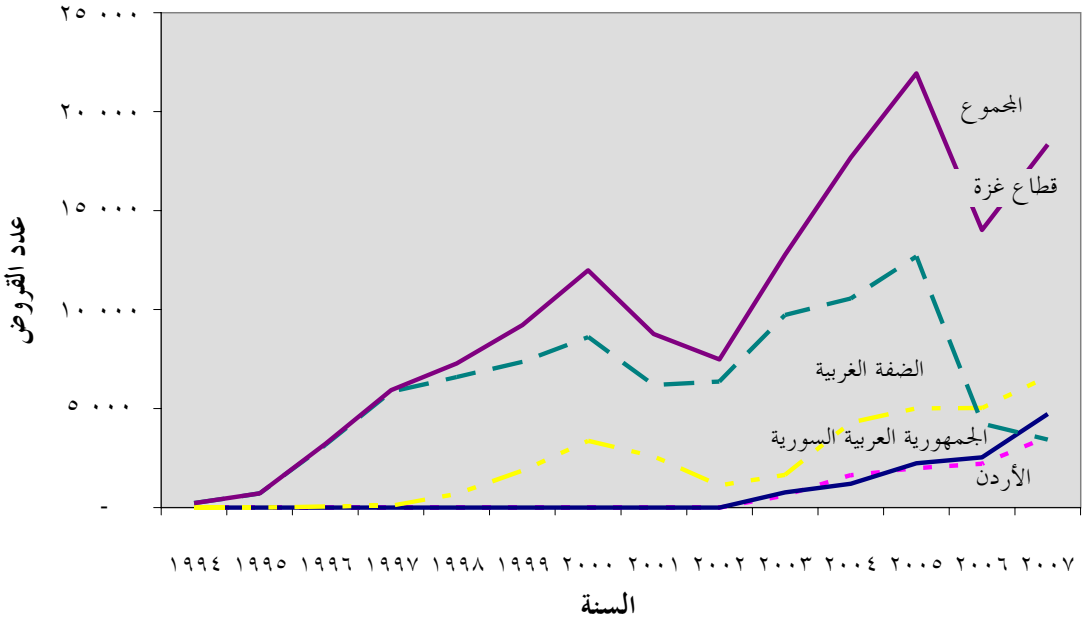

٩٥ - ونظراً لضعف الأداء وزيادة التكاليف، سرّح البرنامج في غزة ما نسبته ٥٠ في المائة من موظفيه الذين كان عددهم يتجاوز ١٠٠ موظف لتقليل التكاليف والحدّ من خسائر التشغيل.

الشكل السادس

الإقراض السنوي لبرنامج التمويل البالغ الصغر والمشاريع البالغة الصغر

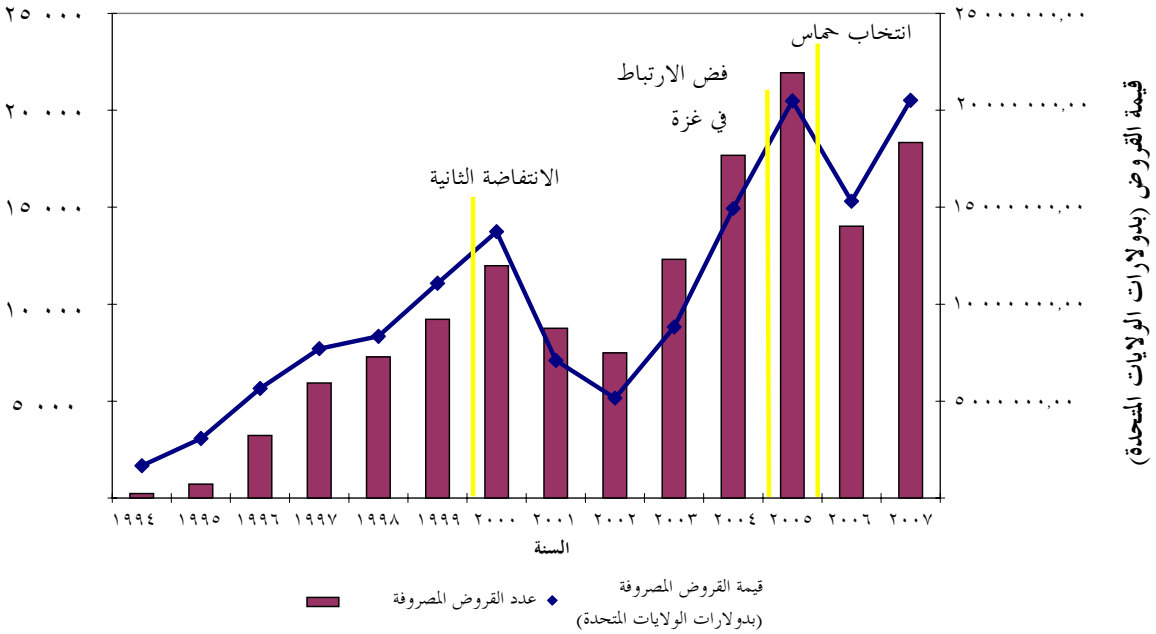

٩٦ - تراجعت الخدمات التي يقدمها البرنامج للنساء بشكل ملحوظ في عام ٢٠٠٧ نظراً لانهيار سوق الإقراض الجماعي التضامني في قطاع غزة. وتراجعت القروض المقدمة لصاحبات المشاريع البالغة الصغر في غزة من ٨٥٢ ٤ قرضاً بقيمة ٣,٠٤ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ما لا يزيد عن ٩٣١ قرضاً بقيمة ٠,٦١ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. ويعمل معظم صاحبات المشاريع البالغة الصغر في أسواق غير رسمية في الشارع وفي مشاريع منزلية لإنتاج البضائع وبيعها للمنتجين المحليين. وفي الماض+ي، وفّر هذا القطاع استراتيجية ثابتة للتكيّف مع الوضع مكّنت أفقر الأسر المعيشية من تأمين احتياجاتها المعيشية الأساسية. لكن إغلاق اقتصاد غزة حطم اقتصادها غير الرسمي الذي كان يمتاز بالمرونة سابقاً. وأصبح العديد من النساء اللواتي كنّ سابقاً يعتمدن على أنفسهن، هنّ وأسرهنّ، معتمدين الآن على المعونة الغذائية والمساعدات الإنسانية الأخرى.

٩٧ - وللتعويض عن تراجع تقديم خدمات البرنامج في غزة، ركّزت الإدارة على زيادة الإنتاجية في مناطق أخرى عن طريق فتح مكتبين فرعيين جديدين وإطلاق خدمات إقراض جديدة في الضفة الغربية والجمهورية العربية السورية. ومكّنت تلك التدابير البرنامج من عكس مسار التراجع في الإقراض عبر تمويل ٣٤٤ ١٨ قرضاً في عام ٢٠٠٧ مقارنة مع

١٤ ٠٢٣ قرضاً في عام ٢٠٠٦. بالإضافة إلى ذلك، سجّلت قيمة الإقراض ارتفاعاً قياسياً بلغ ٢٠,٥٢ مليون دولار.

٩٨ - وأدّت زيادة الدعم المقدم من الجهات المانحة إلى السلطة الفلسطينية وانتهاء الأزمة المالية التي شهدها القطاع العام في عام ٢٠٠٦ إلى إنعاش القطاع الاقتصادي في الضفة الغربية، حيث استطاع البرنامج زيادة قروضه من ٢٤١ ٤ قرضاً بقيمة ٥,٤٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٦ إلى ٦٢٢ ٦ قرضاً بقيمة ٨,٣٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٧. وأثناء الفترة نفسها، زاد البرنامج قروضه من ٥٣١ ٢ قرضاً بقيمة ١,٩٨ مليون دولار إلى ٧٢٨ ٤ قرضاً بقيمة ٣,٠٢ مليوناً في الجمهورية العربية السورية، ومن ٢١٦ ٢ قرضاً بقيمة ٢,٩٠ مليون دولار إلى ٥٧٠ ٣ قرضاً بقيمة ٤,٢٠ مليون دولار في الأردن.

٩٩ - ومنذ بدء انتفاضة أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واجه البرنامج صعوبة في الوصول إلى الاكتفاء الذاتي مما تطلّب حصوله على هامش من الإعانات ليواصل تقديم خدماته في الأرض الفلسطينية المحتلة. وفي عام ٢٠٠٧، بلغ معدل الاكتفاء الذاتي التشغيلي العام للبرنامج ٩٨ في المائة، مما يعني أن العجز في تكاليف التشغيل السنوية البالغة ٤ ملايين دولار كان أقل من ٠٠٠ ٧٠ دولار.

تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات

١٠٠ - في عام ٢٠٠٦، أنشأت الأونروا إدارة تحسين الهياكل الأساسية والمخيمات لكفالة توفير السكن المناسب والهياكل الأساسية للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات. ويشمل برنامج الإدارة مبادرات في التخطيط المدني وإصلاح المآوي والهياكل الأساسية البيئية (إمدادات المياه والصرف الصحي وصرف مياه العواصف) والتنمية المستدامة وتأمين سبل العيش في إطار نهج تشاركي ومجتمعي. وتموَّل أنشطة الإدارة حصراً عن طريق صناديق المشاريع. وسيُخصص أحد الأهداف الفرعية في تقرير المفوض العام لتقديم عرض كامل لأداء هذا البرنامج.

١٠١ - وفي عام ٢٠٠٧، نفّذت الوكالة، بالتعاون مع معهد التخطيط المدني في جامعة شتوتغارت، مشروعاً نموذجياً لتوليد بيانات عن الجوانب المادية والاجتماعية الاقتصادية لمخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، ستُشكل النموذج الجديد للمخيمات في ميادين العمليات الخمس للأونروا. وركّز المشروع النموذجي، أثناء مرحلته الأولى، على التحليل المكاني والاجتماعي للمخيمات الثلاثة، وعلى المسح الجوي لجميع مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، البالغ عددها ١٩، وعلى إجراء المناقشات مع قيادات المجتمعات المحلية والأسر

التي تمرّ بحالة عسر شديد. ووضعت الإدارة نماذج ثلاثية الأبعاد ومبتكرة للمخيمات ومحيطها ستُعرض على ممثلي المجتمعات المحلية وموظفي الأونروا وأصحاب المصلحة الخارجيين. أما المرحلة الثانية من المشروع النموذجي، فستركّز على تقييم احتياجات المخيم وموجوداته بطريقة قائمة على المشاركة، وذلك عن طريق عقد حلقات عمل مع ممثلي المخيمات والمنظمات غير الحكومية والفئات الاجتماعية غير الممثلة بشكل كافٍ. وستوضع خطة استراتيجية رئيسية للتنفيذ تقوم على التدخلات الموصى بالاضطلاع بها.

١٠٢ - وأثناء الفترة المشمولة بالتقرير، أصلحت الإدارة أيضاً أكثر من ثلاثمائة مأوى للأسر التي تمرّ بحالة عسر شديد، وأنشأت مآوٍ مؤقتة ومدارس وعيادات ومشاريع لتوفير المياه والمرافق الصحية لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين من مخيم نهر البارد في لبنان؛ وواصلت تنفيذ مشروع رئيسي للهياكل الأساسية البيئية في الجمهورية العربية السورية، وهو مشروع توفير إمدادات المياه والصرف الصحي لمخيمي خان الشيح وخان دنون.

110808 040808 08-28916 (A)